

## اجتماع الجمعية العمومية الثالثة



إختيار مجلس إدارة جديد على  
طاولة عمومية المحاسبين

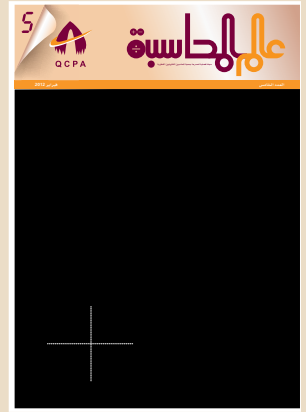


بدء العمل  
في دليل  
المحاسبين  
الثاني

المشروع  
القطري وفر  
البنية التحتية  
القانونية  
لعمل الجمعيات  
والمؤسسات  
الخاصة



# المحتويات



جمعية المحاسبين القانونيين القطرية  
Qatari Association of Certified Public Accountants

العدد الرابع، يونيو 2011

## هيئة التحرير

الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر  
الأستاذة/ ماجدة حسن عبد الله الكواري  
الأستاذة/ منى علي آل الشيخ الكواري  
الأستاذ/ محمد اليافعي

## المراسلات

ترسل باسم هيئة تحرير المجلة على العنوان التالي:

برج وزارة الأعمال والتجارة، الدور الحادي عشر

هاتف 4489 2888 - 974 4432 7777

فاكس 4487 8360 - 974 4486 7972

ص.ب 22877 الدوحة، قطر

بريد إلكتروني [info@qcpa.net](mailto:info@qcpa.net)

موقع إلكتروني [www.qcpa.net](http://www.qcpa.net)

ص 8

.....

ص 10

.....

ص 13

.....

ص 16

.....

ص 23

.....

ص 30

.....

0101010101010101010123456789010101012345678901

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر عن وجهة

نظر المجلة بل تعبر عن وجهة نظر أصحابها

0101010101010101010123456789010101012345678901

الإخراج الفني والغرافيك

محمد يوسف عباس

المركز الفني، دار الشرق

المركز الفني

**GRAPHIC**  
RTS CENTRE

## واقع المحاسبة في دولة قطر ما بين 2003 و 2011

وفي الختام من هذا المقال الافتتاحي يطيب لنا أن ندعو جميع المهتمين والمعنيين في الدولة إلى القيام بدورهم من أجل تطوير هذه المهنة وذلك لخدمة الاقتصاد الوطني في بلدنا الحبيب.

د. خالد بن ناصر الخاطر



# في ختام اعمال الملتقى الثالث للمحاسبين التأكيد على ضرورة التنسيق لتطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الخليجية

تفعيل دور اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة للجامعات الخليجية  
إعداد قاعدة بيانات مشتركة لجميع أقسام المحاسبة في الجامعات الخليجية

أيمن صقر

أوصى المشاركون في الملتقى الثالث للمحاسبين في دولة قطر الذي نظّمته جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر بعنوان "التعليم المحاسبي في دول مجلس التعاون" بضرورة التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بمهنة المحاسبة في دول المجلس للإسهام في تطوير برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الخليجية لكي تواكب التطورات الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات التي تشهدها دول الخليج.

قطر بهدف الإسهام في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر والتي تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات.

وأشار في كلمة له أن هذا الملتقى يأتي تنظيمه للسنة الثالثة على التوالي بعد أن قامت الجمعية خلال عام ٢٠٠٩ بتنظيم الملتقى الأول للمحاسبين الذي كان بعنوان "نحو مستقبل أفضل لمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر" وفي عام ٢٠١٠ نظمت الجمعية الملتقى الثاني للمحاسبين بعنوان المحاسبة الحكومية في دول مجلس التعاون والتحديات المعاصرة".

وأعرب د. الخاطر عن أسفه للفجوة الشاسعة بين أقسام المحاسبة في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم أن الأمانة العامة لمجلس التعاون أنشأت اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة في جامعات دول المجلس منذ أكثر من ثلاثين سنة وتكون عضوية اللجنة متاحة لأقسام المحاسبة في الجامعات الخليجية وتمثل كل جامعة عضو من هيئة التدريس في قسم المحاسبة حيث نصت في المادة الرابعة على التنسيق والتعاون بين أقسام المحاسبة والهيئات المتخصصة في مهنة المحاسبة وضرورة تطوير الخطط الدراسية وأساليب وطرق التدريس والمناهج المؤهلة لتخصص المحاسبة، كما نصت على تبادل أعضاء هيئة التدريس والتبادل الطلابي وإقامة الندوات والمؤتمرات وتشجيع البحث العلمي والدراسات البيئية من أجل النهوض والارتقاء بالمستوى المعرفي والعلمي والمهني للمحاسبة.

وقال انه على الرغم من التفصيل الدقيق الوارد في نص المادة الرابعة إلا أن الاتصال الفعال والتعاون المأمول لم يتحققا بعد حيث لم يعقد إلا اجتماع ومؤتمر واحد هو المؤتمر الدولي لأقسام المحاسبة في الجامعات الخليجية في دولة الكويت عام ١٩٩٦م وكان عنوان المؤتمر "التطوير الأكاديمي والمهني بدول مجلس التعاون"، وإذا أردت أن ألقى مزيداً من الضوء الكاشف على هذه الفجوة قلت أن إجراء أية قراءة لواقع البحوث المشتركة بين أساتذة المحاسبة في الجامعات الخليجية يشير إلى ندرة هذه البحوث إن لم يكن نفيها وعدمها، وهذا مما يتألم له المهتم برؤية ورسالة مهنة المحاسبة في المجتمع الخليجي.

ونوه بما قامت به جمعية المحاسبين القانونيين القطرية؛ حيث دعت إلى الاجتماع الأول للجمعيات المحاسبية في مارس ٢٠١٠م وكان من أهم توصيات ذلك الاجتماع التوصية بالتأكيد على الاتصال مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي من أجل تفعيل دور اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة وذلك للنهوض بمسؤوليتها تجاه كيفية الارتقاء بمهنة المحاسبة علماً وممارسة.

وأكدوا أهمية تفعيل دور اللجنة الدائمة لأقسام المحاسبة لجامعات دول مجلس التعاون من أجل تطوير الخطط الدراسية، وطرق التدريس، وتشجيع البحث العلمي، والتنسيق والتعاون بين تلك الأقسام؛ وذلك للقيام بمسؤوليتها تجاه كيفية الارتقاء بمهنة المحاسبة علماً ومحاسبة ومناشدة المختصين والباحثين التركيز على إجراء الدراسات في الموضوعات ذات الصلة بموضوع الملتقى ومنها واقع الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل في دول المجلس والصعوبات التي يواجهها خريجو تخصص المحاسبة لدى التحاقهم بسوق العمل.

ودعا الى استحداث برامج ماجستير محاسبة في بعض الجامعات في دول مجلس التعاون لزيادة مستوى البحث العلمي في هذا المجال الحيوي، وكذلك إنشاء برنامج دراسات عليا مهنية تتاح بها الاستفادة من المهنيين الذين لديهم خبرة متميزة للقيام بتدريس بعض المقررات المحاسبية التي تحتاج إلى خبرة عملية. وأكد أهمية اعتماد منظومة الجودة الشاملة في التعليم المحاسبي مع تكريس التوجه نحو الاعتماد الأكاديمي كأداة لضمان الجودة. وضرورة إعداد منهجية واضحة وموثقة (مكتوبة) للاعتماد الأكاديمي لأعمال القسم وانشطته المختلفة.

وكان الدكتور خالد الخاطر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين قد أكد ان الملتقى الثالث للمحاسبين في دولة قطر يعتبر امتدادا للندوات والمؤتمرات السابقة التي عقدها جمعية المحاسبين والجمعية العلمية للمحاسبة في جامعة



د. خالد الخاطر



## الواقع القطري

ورأى د. خالد الخاطر عدم وجود تعاون مأمول بين الجهات المعنية بمهنة المحاسبة في قطر وتطويرها من وزارات وهيئات وجمعيات وجامعات ولعل خير دليل على ذلك الذي نقول به هو عمل قانون تنظيم مهنة ومراقبة المحاسبة في قطر لسنة ٢٠٠٤ حيث تم التخطيط له وتصوره وصياغته، وجهوده إلى الواقع من دون أخذ رأي المختصين الأكاديميين في المحاسبة، ولم يكن أحد منهم ضمن اللجنة المشكلة لصياغة القانون، وقد ترتب على هذا الشأن أن خرج القانون إلى النور وأصبح واقعاً وبه الكثير من الثغرات والقصور وهذا شأن لا نرجوه ولا نرضاه لمهنة المحاسبة في دولة قطر ولا في بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد ضرورة مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة خاصة قانون تنظيم مهنة ومراقبة الحسابات ٢٠٠٤ ووضع شروط موحدة للمحاسبين القانونيين تطبق عليهم دون تمييز وعدم الحاجة الى افراد سجل خاص بمكاتب المحاسبة العالمية كما هو معمول به الان وتمييزهم عن غيرهم من المكاتب. والمادة رقم ٨ من القانون يجب تعديلها حيث فتحت المجال لغير المحاسبين للمشاركة في تأسيس شركات المحاسبة ويجب ان تقتصر ممارسة المهنة على المحاسبين فقط وان تتاح الفرصة للقطريين للممارسة هذه المهنة المهمة للاقتصاد الوطني بشكل افضل.

وأشار الى انه سيتم فتح باب الترشح لعضوية لمجلس إدارة الجمعية للفترة القادمة سوف يتم الإعلان عنه خلال شهر يناير القادم وبأذن الله سوف يتم انتخاب المجلس الجديد في نهاية شهر فبراير وذلك في اجتماع الجمعية العمومية.. داعياً من لديه الرغبة والوقت والكفاءة لترشح للمجلس لخدمة المهنة بالدولة والارتقاء بها.

ووجه الشكر في ختام كلمته لجامعة قطر لدعمها المتميز لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية و الجمعية العلمية للمحاسبة والشكر موصول كذلك لكل الضيوف والحضور الذين سارعوا إلى تلبية الدعوة خصوصاً أولئك الذين حلوا ضيوفاً على بلدنا العزيز .

كما خص بالشكر والتقدير ديوان المحاسبة ومصرف قطر الإسلامي واتصالات قطر (كيوتل) وشركة رأس غاز وهيئة قطر للأسواق المالية ومكتب كي بي ام جي ومكتب برايس وترهاوس كوبرز لإسهاماتهم الفعالة في دعم أعمال هذا الملتقى والله ولي التوفيق وهو سبحانه القادر عليه

## التعليم المحاسبي

من جهته أكد الدكتور رجب الإسماعيل استاذ المحاسبة بكلية الادارة جامعة قطر رئيس الجمعية العلمية للمحاسبة في كلمته اهمية التعليم في تنمية مهنة المحاسبة باعتباره احد المقومات الاساسية ..مشيراً الى انه اصبح هناك حاجة ملحة للتعليم والتدريب الفني والمهني لتوفير المهارات الاساسية للمحاسبين مثل مهارات اتخاذ القرار والقدرة على التحليل والحكم والوضوح والقدرة على التعبير والشفافية.

وقال ان احداث الدراسات في مجال التعليم المحاسبي تؤكد على ضرورة ان تعكس المناهج الدراسية للمحاسبين البيئة الحقيقية للعمل وهذا هو الطريق الوحيد لخلق جيل مؤهل من المحاسبين المهنيين حيث تشير الدراسات الى ان ٢٠٪ فقط من النجاح في الوظيفة تعتمد على القدرة على الفهم والتعلم و٨٠٪ تعتمد على القدرة والتواصل مع الاخرين.

وأشار الى ان مجتمع الأعمال يستقطب ويوظف بصورة اساسية المحاسبين الحاصلين على اعلى معدلات تراكمية وبعد مقابلة قصيرة ومن دون التركيز على المهارات الاساسية وبعد اجراء مع العديد من اصحاب الاعمال تبين للكثير منهم ان هؤلاء المحاسبين يفتقدون الكثير من المهارات الضرورية مثل الصبر والاستقلالية والتحلل باخلاقيات المهنة والقدرة على تكوين العلاقات حيث ينفق قطاع الاعمال موارد كبيرة ويقوم باعداد الكثير من الدورات التدريبية في سبيل تنمية مهارات القراءة والتواصل والتحليل.

وقال ان المعرفة الكاملة بالعلوم المالية والمحاسبية والتدقيق الداخلي ومهارات التحليل والبرامج المحاسبية تعد ضرورية واساسية ولكن ينبغي الاضافة اليها مهارات التحدث والعرض والكتابة والقدرات الشخصية.



د. عبد الرحمن السليطي



د. رجب الإسماعيل

# المشروع القطري وفر البنية التحتية القانونية لعمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة

- العلاقة بين الادارة والجمعيات شراكة وتعاون أكثر منها علاقة جهة رقابية
- لا توجد مخالقات في الجمعيات والمؤسسات الخاصة (تدعوا لحلها)
- الوزارة تشجع عمل القطريين في الجمعيات والمؤسسات الخاصة
- قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة لن يقف عند حد معين وسيتم تطويره
- جمعية المحاسبين القانونيين القطرية نموذج يحتذى به



حوار - أيمن صقر

في البداية هل لنا التعرف على اهم اهداف الادارة ومتى بدأت عملها في قطر ؟  
ان ادارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة قديمة بقديم وزارة الشؤون الاجتماعية  
ومرت بمراحل كثيرة بدأت بقسم، وفي عام ٢٠٠٩ تم دمج الهيئة القطرية للأعمال  
الخيرية مع ادارة الجمعيات والمؤسسات الخاصه بوزارة الشؤون الاجتماعية بعد  
تعديل بعض الاختصاصات، بعد ان رأى المشرع أهمية الدور الاشرافي والرقابي  
الذي تقوم به الادارة من خلال اشرافها ورقابتها للعمل الاجتماعي والتنموي  
والاغاثي الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات سواء داخل المجتمع أو خارجه،

كما يجب ان نشيد هنا ان المشرع القطري وفر البنية التحتية القانونية لعمل  
الجمعيات والمؤسسات الخاصة بما يضمن الشفافية والمرونة وسهولة الحركة  
وسرعتها خصوصا في الاستجابة لحالات الكوارث التي تحدث في دول العالم  
الاخرى بين الحين والآخر.

ودور الادارة هنا أولا: التنسيق بين الوزارة والجمعيات والمؤسسات الخاصة للتأكد  
من تطبيق القانون وتوفير القنوات الرسمية التي تساعد الجمعيات والمؤسسات  
الخاصة على اداء دورها التنموي سواء داخل المجتمع او خارجه، والتأكد من  
التزام الجميع بالقانون

اكّد السيد أحمد عبدالله الملا مدير إدارة الجمعيات  
والمؤسسات الخاصة ان قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة  
قد وضع البنية التحتية القانونية لعمل الجمعيات والمؤسسات  
الخاصة بصورة صحيحة، ولم يصل الى هذا ال مستوى  
المتقدم الا بعد اخذ رأي الجهات المستفيدة والجهة المسؤولة  
عن تطبيقه.

واضاف السيد احمد الملا في حوار له لمجلة المحاسبة ان هذا  
القانون لن يقف عند حد معين وسيتم تطويره حتى يصل  
لقناعة الجميع انه يؤدي الدور المطلوب منه .. معربا عن  
امله بان يشمل القانون في المستقبل شكل جديد من اشكال  
العضوية وهي عضوية منتسبة أسوة بما هو موجود في بعض  
دول الخليج وفيما يلي نص الحوار :

ان الجمعيات والمؤسسات الخاصة ملتزمة بتنفيذ احكام القانون المشار اليه اعلاه، لانها في الاساس قامت من اجل تنمية المجتمع، واعتقد ان اول بند في تنمية المجتمع وتنمية الشعوب هو حب الوطن والالتزام بالقوانين الجاري بها العمل، وقد يحدث احيانا سوء فهم لموظف او احدي الجمعيات والمؤسسات الخاصة لفهم القانون بالصورة الصحيحة، وغالبا الادارة تسعى الى ايضاح اسباب سوء الفهم الذي حصل او قد يحصل لدى جمعية او مؤسسة بالزيارة والاجتماع والتشاور حول اسباب المخالفات التي حدثت والطرق الكفيلة التي تساعد في حل وتجاوز هذه المخالفات وعدم تكرارها مرة اخرى لان الهدف هو التعاون لرفع قدرات هذه الجمعيات حتى تستطيع القيام بالدور المأمول والمنوط بها لتنمية المجتمع على الوجه الصحيح.

#### ما هي أسباب عزوف القطريين للانضمام للجمعيات ؟

اعتقد ان كل شخص يهيمه الاستقرار الوظيفي ويتمنى لاسرته الافضل من حيث الاستقرار والراتب والتقاعد وهذا الامر للقطريين وغير القطريين وهنا اتوجه بالشكر للجمعيات والمؤسسات التي قدمت مقترحات للادارة والوزارة لتشجيع عمل القطريين في هذا القطاع والشكر لسعادة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لإصراره وتشجيعه على اشراك المواطنين في هذا القطاع الهام والحمد لله تم رفع التوصيات اللازمة في هذا الجانب والذي نتأمل ان يرى النور قريبا .

#### هل هناك اقتراحات لتعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة مثل

##### (فتح العضوية لغير القطريين، تعديل الرسوم، ... الخ) ؟

هناك جهة رسمية لتطبيق القانون والجهة المستفيدة والكل لديه مقترحات وهذا القانون لم يصل الى هذا المستوى الا بعد ان تم أخذ رأى الجهات المستفيدة والجهات المسؤولة عن تطبيقه ولن يقف القانون عند حد معين وسيتم تطويره حتى يصل لتناعاة وطموح الجميع .

واتمنى في المستقبل ان يشمل القانون نوع جديد من العضوية مثل ما اقترحه د. خالد الخاطر في اجتماعات سابقه من قبل، ان يكون هناك عضوية منتسبة اسوة بما هو موجود في دول الخليج الاخرى بحيث يمكن للجمعية او المؤسسة الاستفادة من اصحاب الخبرات الموجودة في المجتمع القطري وغيره، واعطائهم عضوية انساب للمشاركة في الانشطة وليس لهم حق التصويت او الانتخاب وبهذا الشكل نكون استفدنا من اشراك اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع بغض النظر عن الجنسية .

#### ما هو مستقبل الجمعيات في دولة قطر ؟

اتمنى ان تستفيد الجمعيات الموجودة في قطر من تجارب الجمعيات المثلثة في دول العالم والمنظمات الدولية والاستفادة من البرامج التي تقدمها الكثير من الجهات الدولية لمؤسسات المجتمع المدني، لرفع قدرات مؤسسات المجتمع المدني والاطلاع على تجارب اخرى وهي بعد ذاته ثقافة اتمنى الاهتمام بها، كما اتمنى من الجمعيات ان تعمل بطريقة متميزة وان تقوم على مبدأ التخصص في مجال معين ولا تكون عبارة عن تكرار لتجارب موجودة فقط، بل بالعكس تقوم على تقديم دور فريد في اختصاص معين وتكون نموذج لمثيلاتها داخل المجتمع وخارجه خصوصا في العمل الخارجى لان الجمعيات التي تمارس نشاطها خارج البلاد عبارة عن سفراء يمثلوا الدولة في صورتها ووطنيتها ورغبتها في تقديم الخير والتنمية للمجتمعات الاخرى بحيث ينقل الصورة الحقيقية للمجتمع القطري

#### ما هو تقييمك لاداء جمعية المحاسبين القطريين خصوصا بعد مرور

٤ سنوات على مجلس الادارة واجراء الانتخابات خلال شهر فبراير المقبل ؟

مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية يعتبر من اشبط مجالس الإدارات التي مرت على الجمعية وحقت إنجازات هامة من خلال العمل المشترك بين الجمعية والوزارة وذلك من خلال الدورات والورش التي نظمتها في المجال المحاسبى لتطوير المهنة واتمى ان تكون الجمعية نموذج يحتذى به لدى باقى الجمعيات من خلال عمل شراكات مع جميع فئات وشرائح المجتمع

وثانيا: نقل وجهة نظر الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى شكل توصيات ومقترحات للجهات المسؤولة بالوزارة للعمل على دراستها وتطوير اللوائح والقوانين المنظمة لهذه العلاقة بما يحقق المصلحة العامة

#### ما هي أهم الأعمال التي تقوم بها الإدارة وما هو الدور المنتظر منها في تطوير أداء الجمعيات والخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات ؟

تمارس الادارة عملها من خلال قسمين:

- الاول هو قسم التسجيل والترخيص، ويتكون من شعبتين الاولى شعبة التسجيل التي تقوم بتسجيل طلبات الجمعيات الجديدة ومتابعة الاجراءات حتى الموافقة على اشهارها وبعد ذلك مساعدتها على تكوين نفسها وتأسيسها من حيث اللوائح والانظمة، لتسهيل عملها ودراسة طلبات الجمعيات والمؤسسات المحلية لاعتماد الجهات الخارجية للتعاون معها فى تنفيذ مشاريع تنموية او انمائية فى الدول المختلفة

- والثانية هي شعبة الترخيص التي توفر التراخيص اللازمة للجمعيات والمؤسسات الخاصة للقيام بجميع الانشطة والفعاليات .

والقسم الثاني هو قسم الرقابة وهو القسم المعنى بالتفتيش على الجمعيات والمؤسسات الخاصة من الناحية المالية والادارية وكذلك التدقيق على طلبات التحويل المالي او العيني من الجمعيات المحلية الى الجهات المستفيدة فى الدول المختلفة، واشير بهذا الخصوص الى ان العمل الخيري والانساني تطور فى دولة قطر خلال السنوات الماضية وانتقل نقلة نوعية حيث اصبح لدى الجميع ثقافة التعاون والعمل من خلال الجهات الرسمية كجمعيات ومؤسسات ومتابعة المشاريع التي يتبرعون بها من اجل انشائها وانجازها.

وبالتالى اختفت فى المجتمع الجهات غير الرسمية او العمل الفردي الغير رسمي والذي كان يتم من خلال اشخاص يزورون الدولة في مواسم معينه كما ان عمل الادارة قد تطور بناء على توجيه وتشجيع سعادة السيد/ ناصر بن عبدالله الحميدي وزير الشؤون الاجتماعية سعت منذ عام ٢٠٠٩ وذلك بتطبيق احلال الخدمة الكترونية مكان الورقية، حيث تم الاستغناء عن العمل الورقي والانتقال للمرحلة الالكترونية لتسهيل العمل وايصال الخدمة للمستفيد في اسرع وقت عن طريق المراسلات الالكترونية بدون الحاجة الى مندوب، واصبحت المعاملة التي كانت تاخذ وقتا طويلا لدراساتها، الآن لا تأخذ على أقصى تقدير من يوم الى ثلاثة ايام وتتم كل هذه المعاملات من خلال البريد الالكتروني.

#### ما هو عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في قطر وهل هناك نية لاشهار جمعيات اخرى ؟

ان عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة المسجلة حاليا في قطر هو ٢٢ جمعية ومؤسسة خاصة، من بينها (٨) جمعيات ومؤسسات خيرية، ولديها تعاون ومشاريع فى اكثر من قرابة ٨٠ دولة وهي عبارة عن مشاريع تنموية واغاثية يتم تنفيذها بالتعاون مع جهات مثيلة لها في الدول المستفيدة، وتتحمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطرية كافة نفقات المشاريع التي يتم تنفيذها.

وكما يوجد حاليا (٥) جمعيات ومؤسسات خاصة تقدمت بطلباتها للتسجيل والاشهار، ويتم دراستها لدى الجهات المختصة في قطر.

#### ما هي طبيعة العلاقة بين الإدارة والجمعيات العاملة في الدولة ؟

العلاقة شراكة وتعاون أكثر منها علاقة رقابية على الجهة المستفيدة لان نجاح العمل هو مرهون بالتعاون بين الادارة والجمعيات والمؤسسات المعنية.

سواء من جهتنا من حيث الاشراف والرقابه و التنظيم لأعمالها وإيجاد القنوات الرسمية لتسهيل وتنظيم الاعمال والأنشطة التي يقوموا بها ، وذلك لتسهيل دورها في الانشطة التي تقوم بها لتنمية المجتمع مما يساهم في تسهيل العمل المشترك بين الادارة والجمعيات والمؤسسات الخاصة، وتجاوز الكثير من الامور التي تسبب مشاكل لدول اخرى فى هذا المجال .

#### × ما مدى التزام الجمعيات بأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وما هي العقوبات التي تتخذها الادارة بشأن المخالفات ؟

# ماهو المطلوب من المجلس الجديد للجمعية

الاسم رقم العضوية الصفة

- 1 الدكتور / رجب عبدالله رجب إسماعيل الإسماعيل 55525388  
عضو مجلس إدارة
- 2 علي أحمد محمود عبد الرحيم الملا 55821200 عضو مؤسس
- 3 جاسم راشد الأحمد البوعينين 55544643 عضو مؤسس
- 4 زعفران جوهر فرج بخيت العبدالله 55801700/55929221  
عضو مؤسس
- 5 بدر مبارك ناصر آل خليفة 55888088 عضو مؤسس
- 6 أحمد سليمان حسن جاسم السيد 55535545 عضو مؤسس
- 7 شيخة عبد الرازق معريفي 55858054 عضو مؤسس
- 8 فهد علي مبارك المحمود 55506123 عضو مؤسس
- 9 حصة علي أحمد الهيل 55893635 عضو
- 10 هدى سعيد محمد سعيد العبيد 55432741 عضو
- 11 عبد العزيز علي عبد الله الصائغ 55510900 عضو

## الخبر والإستطلاع مع أبو مروان







تمنت الحصول على الدكتوراة  
للمرة الثانية .. د. ايمان عبدالله

# ضرورة تطوير الموازنة التقليدية بدول التعاون والبدء فوراً في التحول إلى موازنة الاداء

**لماذا تخصص المحاسبة رغم صعوبة هذا المجال الهام؟**

بعد التخرج من الجامعة حصلت على منحة في الكويت عبارة عن دبلوم دراسات عليا في مجال التنمية والموازنات في المعهد العربي للتخطيط وقمت بكتابة بحث عن الموازنة العامة ودورها في تمويل الخطط التنموية لذلك احببت التوسع في هذا المجال ومن ثم قمت بتقديم اطروحة الماجستير وكانت حول الموازنة العامة في دولة قطر خلال عشر سنوات ومن هنا استكملت دراستي وحصولي على الدكتوراة التي تتضمنت كيفية اعداد موازنة بطريقة جديدة مختلفة عن الطريقة التقليدية وتطوير الرقابة على الموازنة ووضع افكار جديدة للرقابة على الموازنة.

**وكيف يتم الاستفادة من الرسالة وتطبيقها في قطر؟**

يجب تطوير تطوير الموازنة التقليدية في جميع الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا والاستعانة بالمنظمات العالمية في هذا المجال ففى امريكا وبريطانيا وماليزيا يتم تطبيق أفضل الطرق لمراقبة الموازنة وهنا يجب تطبيقها في دول الخليج لانه لا يمكن تطوير الرقابة فى الوقت الذى تكون فيه الموازنة تقليدية لذلك يجب تطوير الاعداد اولا وبعد ذلك الموازنة وهناك فرق كبير بين الموازنات فى العالم الثالث والموازنات فى الدول العالمية لذلك يجب تطبيق الانظمة العالمية فى عالمنا العربى ..واضافت ان الدراسة اوصت بأنه على الدول الخليجية الاستفادة من تجارب الدول فى مجال تحديث الموازنة العامة وتطويرها مع مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة والتي تدعو الى خلق مزيج يقدم ما هو افضل وأفيد لاوضاع الدولة وظروفها الاقتصادية ومستوى الاساعداد التكنولوجى وامكانيات موظفيهم والمشاركة فى تفعيل قرارات المؤتمرات والاجتماعات التى تعقدتها المنظمات المهنية والبدء فوراً فى التحول الى موازنة الاداء والبعد عن المفهوم التقليدى عند اعداد الموازنة العامة للدولة.

**ما هو رأيك فى النظام المحاسبى فى قطر؟**

الوضع الحالى فى قطر تقليدى ولا بد من تطوير هذه الطريقة والاستفادة من التجارب العالمية وتطبيقها للحصول على نتائج أفضل.

**فى رأيك ما اسباب عزوف السيدات عن العمل فى مجال المحاسبة**

العمل المحاسبى صعب جدا وقد عانيت فى بداية مشوارى الاكاديمى خصوصا واننى كنت تخصص ادارة اعمال والان اعمل خبير مالى اول بادارة الضرائب - وزارة المالية كما ان عمل المدقق صعب جدا ويحتاج الى عمل طوال اليوم وهذا صعب على القطريات الا انى ادعو المحاسبات القطريات الى العمل فى هذا المجال الهام لتطوير مهنة المحاسبة فى قطر كما اننى اطمح الى مواصلة مشوارى التعليمى والحصول على الدكتوراة للمرة الثانية.

حوار: أيمن صقر

د.ايمان صاحب حسين عبدالله حاصلة على الدكتوراة فى المالية فى كلية الدراسات العليا بالجامعة الحرة فى هولندا احبت مهنة المحاسبة وتفوقت فى هذا المجال المهم والصعب فى نفس الوقت خصوصا وان موضوع رسالتها يدور حول انظمة الرقابة للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والانظمة العالمية - دراسة مقارنة تحت اشراف الاستاذ الدكتور سعيد مفيد وكيل كلية ادارة الاعمال والتسويق - جامعة جنوب سيناء - جمهورية مصر العربية فى ظل افتقاد الخليج العربى مثل هذه الانظمة.

وفى حوار لمجلة عالم المحاسبة اكدت الدكتوراة ايمان عبدالله وهى من القطريات القليلات اللاتى حصلن على الدكتوراة فى هذا المجال اهمية تطوير الموازنة التقليدية فى جميع الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا والاستعانة بالمنظمات العالمية فى هذا المجال وفيما يلى نص الحوار:

## بدء العمل في دليل المحاسبين الثاني

الدوحة - عالم المحاسبة



للمحاسبين والمدققين في الدولة. وقالت الأستاذة ماجدة حسن عبدالله الكواري من لجنة إعداد دليل المحاسبين ومدققي الحسابات في قطر: إن الدليل يحتوي على بيانات 500 من المحاسبين والمدققين على مستوى الدولة، لتسهيل عملية التواصل فيما بينهم وبين المؤسسات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق بدولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول على المستوى العالمي، مشيرة إلى أن الدليل أخذ الوقت والجهد من الجميع لإخراجه الى النور بالصورة المطلوبة. ودعت الأستاذة ماجدة الكواري الإخوة والأخوات العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة إلى التسجيل في العدد القادم من الدليل الذي سيتم إصداره بشكل سنوي، لضمان تحديث البيانات بشكل دوري، وكذلك لإضافة الأسماء الجديدة التي تود الانضمام إلى الدليل الذي يشمل جميع المحاسبين والمدققين على مستوى الدولة، وأضافت الأستاذة ماجدة: إن جمعية المحاسبين والمستقبل الراغبين من الإخوة المحاسبين أو المهتمين بهذا المجال للحصول على نسخة من الدليل، وعليهم الحضور الى مبنى وزارة الأعمال والتجارة الدور 11 يوماً من الساعة 8 صباحاً إلى 12 ظهراً، ومن الساعة 5 إلى 8 مساءً للحصول على نسخة من الدليل.

### إنجاز مهم

وأشارت الأستاذة صباح سليمان عبدالله من لجنة إعداد دليل المحاسبين ومدققي الحسابات في قطر إلى أن هذا الدليل يعتبر الأول من نوعه على مستوى الدولة، وقد شارك فيه الجميع من أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وعلى رأسهم الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس الإدارة في وضع أول خطوة للجمعية لجمع المحاسبين والمدققين على مستوى دولة قطر في هذا الدليل، الذي سوف تصدره الجمعية بشكل سنوي بهدف تسهيل عملية التواصل بين المحاسبين والمدققين في الدولة من جهة، وبين الجهات المعنية بتنظيم وتطوير هذه المهنة من جهة أخرى..

### المركز الفني بـ "الشرق"

ومن ناحية أخرى قام الدكتور خالد بن ناصر الخاطر بتكريم الزميل أحمد مصطفى عبدالسلام من المركز الفني في جريدة "الشرق" مشيداً بجهود السيد أيمن دياب مدير المركز الفني، كما أشاد بجهود المصممين محمد عباس وأحمد مصطفى بالمركز الفني ودورهم في الإخراج الفني للدليل الأول لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية، ومجلة عالم المحاسبة وإضافة للمسائل الجميلة للدليل من خلال الجهود التي بذلها فريق العمل لإخراج الدليل والمجلة بالصورة المطلوبة، وعلى النحو الأمثل، وبطريقة أسهمت بإبراز محتويات الدليل، حيث كان لهم دور كبير في جمع البيانات والتصورات التي وضعوها وتم تنفيذها في المركز الفني في جريدة "الشرق".



دشنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في احتفالية أقامتها الجمعية في مبنى وزارة الأعمال والتجارة، أول دليل للمحاسبين ومدققي الحسابات في قطر يضم 500 محاسب ومدقق حسابات، بدعم من شركة نعمة الراعي المالي للدليل. وقال الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في الكلمة الافتتاحية إن هذه الاحتفالية تعد من الفعاليات والأنشطة التي تشعر أنها قد تسهم بشكل كبير في دعم وتطوير مهنة المحاسبة في دولة قطر، مشيراً إلى أن فكرة إصدار الدليل ليست جديدة على بعض الدول، وإنما هي تصدر لأول مرة في قطر، في إطار سعي جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إلى النهوض والارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في دولة قطر، من خلال إصدار هذا الدليل الذي يحتوي على بيانات تفصيلية للمحاسبين والمدققين الذين يعملون في الدولة. مضيفاً: إن أهداف هذا الدليل تأتي لتسهيل عملية التواصل بين المحاسبين والمدققين من جهة، وبينهم وبين المؤسسات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق بدولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم. ونوه الدكتور خالد الخاطر إلى أن دليل المحاسبين في دولة قطر هو دليل سوف تصدره جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بشكل سنوي، بهدف تسهيل عملية التواصل بين المحاسبين والمدققين في الدولة من جهة وبين الجهات المعنية بتنظيم وتطوير هذه المهنة من جهة أخرى، وأشار الدكتور الخاطر إلى أن فكرة إعداد دليل المحاسبين في دولة قطر كانت تراوده منذ أيام الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر، ولكن لظروف محدودة الموارد ونقص الجهاز الفني شكلت عائقاً يحد من طموحات الجمعية العلمية نحو المزيد من الخدمات والإنجازات للمهنة والمهتمين بها. فالصعوبات كثيرة والتطورات سريعة مما يتطلب من الجهات التي تعنى بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر ومنها الجمعية أن تؤدي دورها ورسالتها بكل جدية وإخلاص، ولقد انشغلنا منذ البداية بالكثير من هموم المهنة في الدولة، ومن أهمها التوائين والتشريعات التي تنظم المهنة ولم يطرأ عليها الكثير من التعديل، ولكن بعد صدور قرار إنشاء جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، ومع اختيار أول مجلس إدارة لها في شهر أكتوبر من عام 2008، تم تشكيل لجنة للقيام بهذا المشروع المهم الذي ساهم في إيجاد ملتقى للمحاسبين في الدولة.

### جهود مميزة

وأضاف الدكتور خالد الخاطر: إن قلة الإقبال من المحاسبين كانت من التحديات التي واجهت اللجنة في إصدار هذا الدليل بالرغم من استخدام كثير من الوسائل والطرق لتحثهم على التسجيل فيه. وما بذلته اللجنة من جهود متميزة في إخراج هذا العمل المتميز الى النور يدعوننا إلى توجيه الشكر والتقدير إليها، وفي الختام وجه الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الشكر الجزيل إلى جميع المشاركين في صدور الدليل من محاسبين ومراجعين، وعلى الأخص مكاتب المحاسبة لدعمها ومساندتها لإنجاح أنشطة الجمعية المختلفة، والشكر موصول أيضاً إلى شركة نعمة الراعي المالي لهذا الدليل على الدعم المتواصل والمتميز للجمعية، وكذلك الشكر موصول الى أعضاء مجلس الإدارة على مساندتهم ودعمهم الكبير للمشروع. وإلى الأستاذ أيمن صقر وجريدة "الشرق" التي أسهمت في طباعة الدليل من خلال المركز الفني في الجريدة.

### الدليل الأول

ومن جهته قدم السيد راشد بن همام عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الشكر الى الدكتور خالد الخاطر، ولجنة إعداد الدليل، على مجهودهم المتميز لإصدار الدليل الأول للمحاسبين القانونيين، الذي سيسهم في عملية التواصل بين المحاسبين والمدققين والجهات المعنية بتطوير هذه المهنة. مشيراً إلى أن هذا الدليل السنوي يأتي أيضاً في إطار سعي جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إلى النهوض والارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق بدولة قطر على وجه الخصوص، وتمكين المعنيين بمهنة المحاسبة والتدقيق سواء أكانوا أشخاصاً أم مؤسسات من الاستفادة من الإمكانيات العلمية والمهنية والتدريبية

# التلاعب المحاسبي ومسؤولية مراجع الحسابات

دوحة في: الاثنين ٢٣ يناير ٢٠١٢ م



## في محاضرة نظمها جميعة المحاسبين القانونيين القطرية د. آل عباس: الإدارة يمكنها أن تفعل ما تريد فقط لأجل مصالحها

أيمن صقر

وأشار الى أنه بعد أزمة الكساد العالمية عام 1929م وانهيار الشركات الذي تسببت فيها تلك الأزمة تطورت مفاهيم مسؤوليات المراجعة بشكل كبير وأصبح المراجعون معرضون للمقاضاة من أطراف ثالثة لم تكن ضمن عملية التعاقد الرئيسية، أطراف كل ما فعلته هو قراءة تقرير المراجع وقرارات استثمارية اتخذت بناء على ذلك التقرير.

وقال انه منذ ذلك الحين وهناك بون شاسع في وجهات النظر بين المراجعين والمجتمع الاقتصادي، اختلاف يدور حول قدرة المراجع على اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية. فالمجتمع الاقتصادي يطالب ويتوقع من المراجع كشف جميع الأخطاء بل وعليه ذلك لكن عملية المراجعة - في نظر المراجعين - هي عملية محدودة بتكاليف ووقت وليس في الاستطاعة على أية حال مراجعة جميع مستندات ووثائق الشركة فإذا أضفت إلى ذلك أن المعايير المحاسبية التي تقوم عليها القوائم المالية تقدم مجالاً رحباً من الأرقام التي تخضع لتقديرات إدارة الشركة أو لتأمين من الصعب الجزم بمصداقيته فإن النتيجة هي قوائم مالية غير مثالية وليست مرآة حقيقية لكل ما حصل للشركة خلال الفترة الماضية بل هي أقرب تقدير ممكن للواقع.

### القرار الاستثماري

وأكد ان المشكلة الأكثر قسوة على المراجع هي أن القرار الاستثماري الذي يحاسب المراجع على فشله قرار يتعلق بالمستقبل وليس الماضي، بينما القوائم المالية التي دققها تتحدث عن ماضٍ وليس مستقبلاً إنها إحدى القضايا الشائكة في المراجعة إلا وهي قدرة الشركة على الاستمرار لسنة.

نظمت جميعة المحاسبين القانونيين القطرية ندوة بعنوان "مسؤولية مراجع الحسابات والتلاعب المحاسبي حاضر فيها د. محمد آل عباس المدير التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقال د. ال عباس خلال الندوة انه كلما تعرضت الأسواق المالية للانتكاسات الخطيرة وكلما انكشفت الشركات على مخاطر الإفلاس تظهر الأسئلة حول مسؤوليات المراجع الخارجي ويتجدد الاستفهام عن فجوة التوقعات. وأستعرض رحلة مسؤولية المراجع الخارجي حتى التطورات الحديثة التي أفرزتها الانهيارات الكبيرة لعدد من الشركات العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين مع عرض لـ 3 حالات دراسة تعرضت مسؤولية المراجع الخارجي فيها للانكشاف عند ممارسته لحكمه المهني. وأضاف ان القوائم المالية عبارة عن لوحة فنية عن الشركة وأدائها، لكن لا أحد في الحقيقة يعرف الشركة أو أداءها أكثر من أولئك الذين رسموا تلك اللوحة، والقضية الأهم هي أننا لا نرى أداء الشركة - ولا نستطيع ذلك - حتى نحكم على صدق القوائم المالية ومن هنا ظهرت مشكلة الوكالة التي تستند عليها مهنة المراجعة لتفسير الطلب والبقاء.

# القرار الاستثماري الذي يحاسب المراجع على فشله يتعلق بالمستقبل وليس الماضي

السؤال حول مسؤولياته، ويمكن القول أن الفترة تلت فترة الكساد العالمي تميزت بهيمنة المهنة (كمهنيين) في تقرير مهام ومسؤوليات المراجع وذلك من خلال هيئاتهم المهنية والتي تصدر المعايير الأخلاقية والمهنية التي يجب عليهم تتبعها عند تنفيذ عملية المراجعة. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى الآتي:

## قضايا للتلاعب المحاسبي

واستعرض د. ال عباس التلاعب المحاسبي في كل من شركة انرون وشركة بيشة وشركة «أوليمبوس» ولخص الى أن الإدارة يمكنها أن تفعل ما تريد فقط لأجل مصالحها، وأن تخفي قراراتها السيئة ومغامراتها بأموال المستثمرين، وأنها مشكلة ثقافية في الشركات، وأن عملية إخفاء الخسائر وتجميل القوائم المالية تتطور وتتعد، وأن الحوكمة الجيدة للشركات قد تمنع مثل هذه التصرفات وأن التواطؤ محتمل حتى من قبل أطراف متعددة، والالتكأ على المبادئ فقط لن يمنع مثل هذا التواطؤ.

وقال إن كل ذلك يشير حتما إلى تقادم مسؤوليات المراجع وخاصة بعد أن أصبح مسئولاً عن الغش والأخطاء الجوهرية، أن تصميم عملية المراجعة يجب أن يبدأ دائما بعصف ذهني يتضمن دراسة عن بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة الآن ومدى تأثر أرباح الشركة واستثماراتها بهذه البيئة ومن ثم التنبؤ بالتلاعب الذي قد تنتهجه الإدارة لتفادي التأثيرات السيئة على قوائمها المالية. لذلك يجب على المراجعين التنبه لوضع ومستوى الحوكمة في الشركات فهذا مؤشر على قدرة الإدارة على التلاعب يجب توثيق كل ذلك مع توثيق شامل لفحص نظام الرقابة الداخلية وتعرضه للاختلال.

إن القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة تدعي - فيما تدعيه - أن الشركة قادرة على الاستمرار لسنة مقبلة. هذه المعلومة في غاية الأهمية لأن من يقرر الاستثمار في الشركة أو إقراضها يضع في اعتباره سنة من الاستثمار ثم يقوم بتقييم موقفه الاستثماري وقدرة الشركة على ضخ النقد. كيف يطمئن المستثمر الجديد على أن الشركة ستمنحه سنة على الأقل ليقيم استثماراته.

وقال إن القوائم المالية التي تصدر ومعهما تقرير مجلس الإدارة وتقرير المراجع الذي يتوجها تمنح الثقة في بقاء الاستثمارات آمنه في السوق لسنة كاملة. نعم قد تتعرض التدفقات النقدية خلال السنة للتغير وهذا طبيعي لذا قد يتخذ المستثمر قرارا بالخروج من سهم الشركة لكن هذا الخروج يتم بطريقة سهلة فهناك عرض وطلب وهناك سوق رائجة للسهم لكن لو لم تستطع الشركة الاستمرار فإنها ستعلن الإفلاس أو يتم تعليقها من التداول وتفقد سوقها ولن يبقى للمستثمر وقت كاف وسيخسر جميع استثماراته في لمح البصر.

وأضاف انه في هذه البيئة الاستثمارية الخطرة جدا يأتي تقرير المراجع ليضفي ثقة على معلومة قدرة الشركة على الاستمرار، بالتالي قرار شراء السهم. ثقة قد يقاضى عنها إذا لم يقدرها المراجع حق قدرها.

وأكد إن القضية الأكثر تعقيدا هي أن المستثمرين يعتمدون على المراجعة كشركة تأمين ضد القرارات الاستثمارية الخاطئة أكثر من نظرهم إليه كمراجع لاكتشاف الغش والأخطاء في المعلومات المحاسبية إنها نظرية التأمين التي بدأت تجد رواجاً كبيراً في الأبحاث ذات العلاقة بالمراجعة هذه النظرة تجعل المراجعين معرضين لمخاطر جسيمة وعليهم فعلا اتخاذ الحذر الشديد عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وخاصة في زمن الأزمات الاقتصادية. كل هذا فاقم مشكلة فجوة التوقعات بين ما يقبله المراجعين الخارجيين كمسؤولية عن أعمالهم وبين ما يطالب به المجتمع.

## مسؤوليات المراجع الخارجي

وقال انه قبل الكساد العالم 1929م كان هناك طلب اختياري على خدمات المراجع الخارجي ثم أصبح إلزامي بعد ذلك التاريخ مع صدور قانوني الأوراق المالية 1933، 1934م والذي تم بموجبهما تشكيل هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC وبعد أن أصبح تعيين المراجع القانون إلزاميا ظهرت



## أهمية الموارد البشرية وقيمتها

أدى تعاظم دور المدير في المؤسسة وسعيه الدائم لتحسين نوعية الخدمة، إلى الاهتمام بالموارد البشرية، وإدارتها بطريقة فعالة وإيجابية بما يعمل على تحقيق مصلحة المؤسسة والعاملين فيها والمجتمع الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها .

ومن أهم العوامل التي أدت بالمؤسسات إلى الاهتمام بالموارد البشرية :-

- إحتلال العنصر البشري مكانة رئيسة من ضمن الأصول ذات التأثير الجوهري على الإنتاجية .
- ظهور أهمية توفير الاحتياجات من الموارد البشرية بالوقت المناسب وإحاقهم بالعمل المناسب، مع العمل على تميتها وتطويرها وصيانتها واستخدامها الاستخدام الأفضل .

- ظهور التحديات التكنولوجية وتطويرها والرغبة في تطوير الإنتاجية وزيادتها مما حتم الاهتمام بالحصول على قوى عاملة ذات مهارة وكفاءة عالية .
- ضغوط المؤثرات البيئية الخارجية، القانونية ونقابات العمال وسوق العمل .

## مفهوم المحاسبة عن الموارد البشرية

1. كثرت البحوث والتجارب في مجال المحاسبة عن الموارد البشرية بهدف وضع النظريات والطرق المحاسبية عن الأصول البشرية وقد عرفت لجنة المحاسبة عن الموارد البشرية المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكية هذا المفهوم بأن ( المحاسبة عن الموارد البشرية هي عملية لتحديد وقياس البيانات الخاصة عن الموارد البشرية وتوصيل هذه المعلومات للجهات المعنية) وهذا يشمل كمية ومالية .

2. تتفق المؤسسات الكثير من الأموال على عمليات التوظيف والتدريب والتنمية والصيانة للعاملين لديها، وهي نفقات في حقيقتها تمثل تكاليف استثمارية بشرية وليست مصروفات جارية حسب المفهوم المتعارف عليه، ومن ثم تعالجها المؤسسات في حساباتها السنوية على أنها مصروفات جارية تقوم بتحميلها على الفترة المالية الجارية وفقاً لمفاهيم المحاسبة التقليدية، ودون أن تأخذ في اعتبارها استفادة الفترات المالية القادمة من خدمات هذه الوظيفة، مثلها مثل الأصل الثابت الذي نجد أن المؤسسات تقوم برسمة تكاليف شراء على عدد من السنوات المالية وتحمل كل فترة مالية (وفقاً لقاعدة الاستحقاق) بنصيبها من مصروفات الاستهلاك له .

مما يؤدي إلى تشويه لعمليات قياس النتائج المالية وعرض البيانات في المركز المالي بنهاية الدورة المالية .

3. لقد أدى تزايد أهمية رأس المال البشري على مستوى المؤسسة إلى الاهتمام بإيجاد وظيفة (اختصاصي موارد بشرية) يكون واجباته الرئيسية القيام بمهام التخطيط والتنمية والتطوير والمحافظة على الموارد البشرية والقيام بدور الناصح والمرشد لمستويات الإدارة وهي بلا شك مسؤوليات أكثر أهمية وأعلى إستراتيجية من المهام الرئيسية لوظيفة (اختصاصي أفراد) المنحصرة مسؤولياته في أعمال التعيين والتدريب وإدارة نظم الرواتب والعلاقات الإنسانية. وفي الأمثلة على تنفيذ اختصاصي الموارد البشرية في تقديمه النصح والإرشاد للمستويات الإدارية :-

المقارنة بين ما هو الأجدى للمؤسسة، وتعيينه للأفراد في أول السلم الوظيفي وتدرجهم حتى المستويات العليا، أو التعيين من خارج المؤسسة بكفاءات وخبرات عالية للمستويات المناسبة .

وما هو الأجدى للمؤسسة، الاستغناء عن بعض العاملين في فترات الكساد بهدف التوفير، أو الاحتفاظ بهم حتى انتهاء الخدمة حفاظاً على رأس المال البشري .

بلا شك سيعتمد اختصاصي الموارد البشرية في إجراء دراسته وعرض البيانات على متخذي القرار، على نظام محاسبة الموارد البشرية المتضمن نماذج ومقاييس كمية وصفية تقوم ببيان أثر إستراتيجيات الإدارة للموارد البشرية على تكلفة وقيمة الأفراد .

# المحاسبة عن الموارد البشرية

محمد الزبيدي  
محاسب قانوني

دور المحاسب، ودور نظام المحاسبة عن الموارد البشرية، في تحديد وقياس تكاليف نشاط الحصول على الموارد البشرية:

فتحت محاسبة الموارد البشرية بمفاهيمها الحديثة، أمام المحاسب أربع مجالات لخدمة الإدارة، عن طريق مساعدتها في مهام التخطيط والرقابة والتقييم وإخاذ القرارات، وذلك بقيامه بأداء مهام وأنشطة من خلال إستخدامه نظم المعلومات التي تقوم بإعداد بيانات ومعلومات تخدم أغراض المحاسبة الإدارية في إعداد التقارير الداخلية المتضمنة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة، والتي .....

وهذه الأنشطة إشتملت على عمليات فرعية وجزئية لمقابلة الإحتياجات الحالية والمستقبلية اللازمة لتدعيم القوى العاملة بالمؤسسة وهي باختصار:

- نشاط التخطيط الكمي للإحتياجات من القوى العاملة (جانب الطلب).
  - نشاط التخطيط بتحديد مصادر الحصول على القوى العاملة (جانب العرض).
  - نشاط المقارنة بين الطلب والعرض من القوى العاملة.
  - نشاط التخطيط لإحتمالات مواجهة عجز أو فائض القوى العاملة.
- وفي كل هذه الإجراءات تلعب المحاسبة عن الموارد البشرية دوراً مهماً من خلال إمداد متخذي القرار بالمعلومات المناسبة، وقياس تكاليف البدائل والتحولات لمواجهة العجز والفائض وبيان تكاليف القرص البديلة بإعداد تقارير للموازنات المالية التقديرية والموازنات المعيارية لجميع الأنشطة والعمليات التي ستنفذ في سبيل الحصول على الموارد البشرية.

كما تقوم بقياس التكاليف التفصيلية لأصلح وأنسب وسائل التوظيف والتدريب والتنمية للموارد البشرية بما يكفل الحصول على أعلى عائد بأقل التكاليف. كما يساعد نظام محاسبة الموارد البشرية في تقدير قيمة الإستثمارات المتوقعة وتحديد الإنفاقات المقترحة للسنة المالية الجارية وأسس ومعدلات التوزيع على الأطراف المستفيدة ومعدلات الاستنفاد للموارد البشرية وقياس العائد المتوقع ومقارنته ببرامج التدريب والتنمية.

## الانتقادات على محاسبة الموارد البشرية

يرى البعض أن رسملة التكاليف في المحاسبة عن الموارد البشرية على عدد من السنوات ستتخذ زريعة للتلاعب في المكاسب والتأثير على صافي الأرباح.

وإن كان هذا الإعتقاد صحيح إلا أنه ليس بدأ أهمية للدرجة التي تمنع من إظهار المعلومات المحاسبية للموارد البشرية ضمن القوائم المالية، كما أن سياسة الإفصاح عند وضع التقارير المالية ستكون من الأسس التي تمنع التلاعب بالقوائم المالية.

كما يرفض البعض الآخر عرض الأصول البشرية ضمن القوائم المالية لأن في ذلك معاملتهم على أنهم أصول مملوكة للمؤسسة وهذا مرفوض لإعتبارات إنسانية والرد على ذلك بأن عرض الموارد البشرية ضمن القوائم المالية هو لبيان قيمة خدماتهم التي تعتبر من الأصول الغير ملموسة وليس الأفراد بحد ذاتهم، وبالتالي تعامل خدماتهم على أنها إستثمارات.

# The Efficacy of Governance in Corporations



**Dr. Husam Aldamen**  
Assistant Professor of Accounting

The recent corporate collapses around the world and the Global Financial Crises raise questions about the efficacy of governance in corporations. However, to date, the general impression about corporate governance is that it increases financial information disclosure, improves the quality of reporting and contributes to the reduction of information asymmetry between firm insiders and capital providers. Furthermore, good corporate governance is expected to facilitate the monitoring of management and mitigate agency conflicts amongst corporate stakeholders. As a result, many believe that implementing corporate governance practices should enhance decision making quality, thereby contributing to the prevention of future corporate crises. In an effort to examine the supposed benefits of corporate governance, along with colleagues in Australia, set out to investigate whether corporate governance impacts debt contracting relationships. The focus was on borrowing parameters such as the access and demand for debt, as well as the cost of debt within an Australian context where private debt is the primary source of debt financing.

We conducted three different studies, which were later published in international journals. The first study examined the relationship between corporate governance and the access to interest bearing debt. The research stressed the importance of studying the impact of corporate governance on the company's ability to contract debt. We estimated a probit regression model to test the above-mentioned relationship on 1,228 publicly listed companies in Australia. We found that companies with better corporate governance have a higher likelihood of accessing interest bearing debt. However, upon further analysis, we found that resource (mineral and mining) companies that implement governance practices, stand to gain the most, in terms of accessing interest bearing debt, when compared to other companies.

The second study focused on how corporate governance, via reduction in default risk, differentially impacts the demand for private and public debt. We were motivated to investigate this by the specific nature of Australia's corporate debt market, which is dominated by private debt. This type of interest bearing debt requires

a third party intermediary to facilitate the contracting process between lenders and borrowers. This is seen by many as a monitoring role which serves as an alternative form of control and thus mitigates the demand for formal corporate governance mechanisms. On the other hand, public debt is characterised by high information asymmetry, thus the potential for corporate governance to mitigate this effect is more obvious. We estimate a two-stage least squares regression model on 595 publicly listed Australian companies. The first stage of the analysis tested the impact of governance on default risk, whilst the second stage examines the influence of default risk on private and public debt. Our results suggest that higher levels of corporate governance reduce default risk, thereby increasing the demand for all debt types. However, the impact of governance is noted to be greater for private debt relative to public debt.

The third study took on the relationship between corporate governance and cost of debt. We made an assumption that corporate governance bridges the information gap, improves the likelihood of monitoring management and increases the disclosure of value-relevant information, which in turn reduces the cost of debt. The focus of our investigation was on the cost of private and public debt for a sample of 560 Australian publicly listed firms. The regression results indicate that corporate governance lowers cost of debt. Furthermore, when we split the sample into private and public debt companies, we find that the cost of public debt is more sensitive to corporate governance relative to private debt.

Corporate governance is increasingly gaining attention from market regulators. However, the question that is often asked by academics and practitioners alike is whether the benefits of corporate governance outweigh the costs. The three studies, which I participated in, clearly show that governance, at varying degrees, increases the overall access to interest bearing debt, reduces default risk, increases demand for private debt and reduces the cost of debt. Further studies are needed to examine whether corporate governance will yield beneficial results in other international markets such as the Gulf Cooperation Council (GCC), in general and Qatar, in specific.



د. حسن الشادي

# المراجعة بين مسؤولية المراجع ومسؤولية الإدارة

وعلى الرغم من المراجع لا يعد ضامنا لعدالة القوائم المالية تقع على المراجع مسؤولية

أساسيه في إبلاغ المستخدمين عن ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها على نحو

مناسب وإذا اقتنع المراجع أن القوائم المالية غير عادله أو لم يستطع التوصل إلى رأى بسبب

نقص الأدله أو وجود ظروف ما يقع على المراجع مسؤولية إخبار المستخدمين بذلك في

تقرير المراجعة طبقا لنوع التقرير الذي سيصدره وتتطلب معايير المراجعة من المراجع أن

يصمم برنامج المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء

مفهوم الاهمية النسبية في القوائم المالية وأكثر من ذلك يجب على المراجع أن يخطط

ويؤدي المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني في كافة مراحل المراجعة.

مسؤولية الاداره وعلاقتها بمراقب الحسابات المستقل كجزء من التقرير السنوي يتم تلاوته في اجتماع الجمعية العمومية ويوزع على المساهمين والجمهور وتحدد الفقرة الأولى من هذا التقرير مسؤولية الاداره عن عدالة القوائم المالية. وتصف الفقرتين الثانية والثالثة الرقابه الداخلية بالشركة ووظيفة إدارة المراجعة الداخلية فيها أما ألقمره الرابعة فتصف دور المراجع الخارجي في الشركة. وتوضح الفقرة الاخيره دور لجنة المراجعة وعلاقتها بمكتب المراجعة والمعايير التي إعداده وفقا لها.

وتتعلق مسؤولية الاداره عن عدالة التصورات ( المزاعم ) في القوائم الماليه وتحديد مدى الإفصاح الضروري في القوائم الماليه.

وعلى الرغم من مسؤولية الاداره عن إعداد القوائم الماليه والملاحظات التي ترفق بها فمن المتعارف عليه أن يعد المراجع مسوده للقوائم الماليه إلى العميل أو أن يقدم مقترحات للتعديل فيها. وفي حالة إصرار الاداره على المدى الذي يراه للإفصاح في القوائم المالية والذي يعد مقبولا من قبل المراجع، يمكن للمراجع إما أن يصدر تقريرا سلبيا أو مقيدا أو ينسحب من عملية المراجعة ويجب أن يشار إلى هذا الموضوع صراحة في عقد المراجعة الذي يتم إعداده بناءا على تكليف الشركة لمراجع الحسابات.

ولا يجب أن يفترض المراجع عدم أمانة الاداره ولكنه يجب أن يأخذ في اعتباره احتمال عدم أمانتها.

ويشير مفهوم التأكيد المناسب إلى أن المراجع ليس ضامانا لصحة القوائم المالية. فإذا كان المراجع مسؤولا عن التحقق من أن كافة المزاعم في القوائم المالية صحيحة إلى وحدة العملة الواحدة ستزيد حجم المتطلبات من الأدله وأيضا التكلفة الناتجة عنها عند أداء وظيفة المراجعة إلى حد غير مقبول اقتصاديا.

يمكن للمراجع إتباع وسيلة دفاع مثاليه عند ظهور تحريفات في القوائم المالية لم يتم اكتشافها، وتتمثل في أن المراجعة قد تم تنفيذها وفقا لمتطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها. وتحفظاته التي يراها على إبداء رأيه المهني.

مسؤولية الاداره

يوضح الفكر المهني بجلاء أن الاداره يقع على عاتقها مسؤولية اختيارا لسياسات المحاسبية الملائمة والحفاظ على رقابه داخلية جيدة، وإعداد القوائم المالية على نحو عادل، وان ذلك كله ليس من مسؤولية المراجع. تحتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة بالسوق المالي على فقرة توضح



# حوكمة الشركات

محمد عبدالعزيز مراد

حوكمة الشركات أن هذا المصطلح بدأ ينتشر مع انهيار البورصات في شرق آسيا في التسعينات وأنتشر في العالم وأخذ يردده كبار المسئولين في دول العالم بعد انهيار شركة الطاقة الأمريكية ارنون في سنة 2002، والحوكمة هي تنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الشركة وهم: المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح. وقد ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً لحوكمة الشركات بأنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء"

- دفعت الخصخصة الحكومات والشركات إلى تلبية مطالب المساهمين ومن ضمنها الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.
- يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين سبل إدارة الشركات من خلال وضع إستراتيجية الشركة وتحديد أهداف الشركة وكيفية تحقيقها والتأكد من أن الاندماج أو الاستحواذ يتم لزيادة كفاءة الشركة وتحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفعالية.
- إن التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة يساعدها على رفع كفاءة الإدارة وزيادة فاعلية استغلال الموارد البشرية والمادية على أكمل وجه لتقديم خدمات ومنتجات جديدة وأسعار مناسبة مما يساهم في تنمية الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة.

مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماعه في مايو 1999 وافق على مبادئ حوكمة الشركات، وتغطي المبادئ خمسة مجالات وهي: حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، مسؤوليات مجلس الإدارة.

مما سبق يتضح إلى الحاجة لتضافر الجهود في تطبيق حوكمة الشركات وأن كل الأطراف مسؤولة عن تطبيق الحوكمة. وفي دولة قطر أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ 27 فبراير 2009 نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية وهي مرحلة مهمة من مراحل تطبيق حوكمة الشركات بدولة قطر، وسوف نتناول نظام الحوكمة المعمول به بدول قطر في المقال القادم إن شاء الله.

مما سبق يتضح بان الحوكمة هي تنظيم العلاقة بين عدة أطراف وحتى تكون العلاقة قائمة على أسس يجب وضع معايير أو قوانين أو نظام يحدد واجبات كل طرف وحقوقه.

وترجع أهمية حوكمة الشركات لعدة عوامل منها على سبيل المثال:

- تلقت قواعد حوكمة الشركات العاملة بالأسواق الناشئة اهتمام بالغ من المستثمرين نتيجة العولمة وزيادة حجم استثمارات المؤسسات الأجنبية في تلك الأسواق لذلك فإن قرار الاستثمار من قبل المؤسسات الأجنبية في شركة ما، لا يقتصر فقط على تواجد إدارة كفاء للشركة، بل يهتم المستثمرون أيضاً بمدى تطبيق قواعد الحوكمة من قبل إدارة تلك الشركة، حيث أوضح التقرير الصادر من معهد التمويل الدولي أن تدفقات الاستثمارات للأسواق الناشئة قد انخفضت من 169 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 115 مليار دولار أمريكي في عام 2001 (حوالي 32 %). وقد يرجع هذا الانخفاض في تلك التدفقات إلى قصور في مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، لذلك اتجهت الجهات الرقابية بالأسواق الناشئة مثل هيئة سوق المال والبورصة إلى الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات لكي تستطيع جذب المستثمرين وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.
- كذلك حظيت قواعد حوكمة الشركات باهتمام بالغ نتيجة لانهيار بعض الشركات الكبرى في العالم والتي لم تؤثر فقط على من لهم صلة مباشرة بالشركات مثل المديرين والمساهمين والمحاسبين بل أيضاً أثرت على الموظفين والعملاء والموردين والسوق ككل.

# تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة القطرية

الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر

الدكتور/ صفاء هادي

التغيير يجب على الشركات والمؤسسات بيان أسباب تغيير المدقق ومناقشة هذه الأسباب.

- ضرورة تدعيم وتفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة ودعم التنسيق فيما بينها

لمراجعة جودة الأداء المهني ونوعيته والالتزام بمعايير وأداب السلوك المهني - ضرورة دعم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية حتى تتمكن من القيام بدورها في الإشراف والرقابة على المهنة. وإن تعمل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إلى إعداد مشروع برنامج مراقبة الأداء المهني للمراجعين في دولة قطر وذلك للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام القوانين التي تنظم المهنة في الدولة وقواعد السلوك المهني والقوانين الأخرى ذات العلاقة. وذلك بهدف تحقيق جودة الأداء المهني للمراجعين والارتقاء بمستوى الخدمات المهنية لمكاتب المحاسبة العاملة في الدولة وزيادة الثقة فيها. ويشتمل هذا المشروع على دراسة مقارنة لما هو معمول به في عدد من الدول المتقدمة في تطبيق هذا البرنامج مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا وكذلك في بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وتونس ولبنان والاطلاع على المعايير الدولية المقترحة لمراقبة جودة الأداء التي اصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين. ووضع إطار عام للبرنامج وتحديد المشاكل المتوقعة في تطبيق هذا البرنامج وبيان البدائل التي يمكن الأخذ بها لمعالجتها.

- ضرورة التزام المراجعين الخارجيين بممارسة دورهم المهني دون التأثر بضغط إدارات الشركات، والحرص على إبداء آرائهم وتحفظاتهم في حال وجود مخالفة لروح أو نص معايير المحاسبة.

- ضرورة إصدار تعليمات بعدم السماح للشركات بإحلال أي مراجع الحسابات جديد بدل المراجع السابق للقيام بالمهام إلا بعد الاطلاع على أسباب ترك للعمل لكي لا تتكرر عملية العزل وبيان رأيه في قرار العزل.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى تغيير مراجع الحسابات الخارجي في دولة قطر من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين ما إذا كان هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في وجهات نظرهم. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع استبيان على 82 مراجع حسابات في جميع مكاتب المحاسبة في دولة قطر استرجع منها 62 استبانة صالحة حيث بلغت نسبة الاستجابة %76. وقد تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار كروسكال والس وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:-

- أن أبرز العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة المؤثرة على تغيير المراجع الحسابات الخارجي تتمثل في عدم رضا الإدارة الحالية على جودة أداء المدققين، ورغبة الشركات المساهمة في استخدام مكاتب ذات سمعة وشهرة عالية.

- أن أبرز العوامل ذات الصلة بالمراجع و مكتب المحاسبة المؤثرة على تغيير مراجع الحسابات الخارجي تتمثل في سمعة وتصرف المدققين والعاملين غير المرن، وانخفاض مستوى المؤهلات العلمية والكفاءة والخبرة لدى العاملين في مكاتب المحاسبة.

- كما تبين بأنه لا يوجد فروق جوهريه بين المراجعين حول العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي تعود إلى طبيعة عملهم وخبرتهم وحجم المكتب الذي يعملون به إلا فيما يتعلق بعامل واحد فقط حيث ظهر اختلاف بمستوى معنوية %5 وهو " المراجعون الذين يقومون بإصدار تقارير متحفظة أو الامتناع عن إبداء الرأي أكثر عرضة من غيرهم لخطر التغيير " وكانت اهم توصيات من البحث:

- ضرورة تعديل التشريعات والقوانين ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بما يضمن حماية المدقق والمحافظة على حياده واستقلاله. وإدخال مواد جديدة في التشريعات القطرية لمنع تغييره جزافاً، وفي حالة

## What is The Forensic Accounting?

# ما هي المحاسبة الشرعية أو القضائية

د. أحمد محمود يوسف

أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة القاهرة  
الرئيس السابق لأكاديمية السادات للعلوم الادارية  
حاليا أستاذ المحاسبة بكلية احمد بن محمد العسكرية

المستندات والسجلات وصولاً للحقيقة مع الحفاظ على أدلة الاثبات من التلف او التلاعب بها. فالمحاسب الشرعى او المحاسب ذو الخبرة العملية والقانونية يحقق فى عمليات الغش والتلاعب لاكتشافها ومنع حدوثها مستقبلاً سواء أكان ذلك يتضمن التلاعب فى الاوراق المالية او تقييم المخزون بأكثر مما يجب او غسيل الاموال او رسملة المصروفات بشكل يتعارض مع المبادئ المحاسبية وغير ذلك من العمليات الاخرى. وتجدر الاشارة الى ان المحاسبين فى هذا المجال لا يرتبط عملهم دائماً بوجود جريمة او توقع حدوثها، لان المنشآت تحتاج الى خدماتهم فى اوضاع عديدة منها على سبيل المثال عندما يكون هناك توقع لحدوث تغيرات هيكلية محتملة وخاصة فى حالات الاندماج والاستحواذ، ففى مثل هذه الحالات يستطيع المحاسب الشرعى ان يوفر لجميع الاطراف تقييم دقيق للوضع المالى للشركة.

يتبين مما سبق ان هناك علاقة بين كلا من المحاسبة والمراجعة واكتشاف الغش والتلاعب و لكنهم ليسوا اوجة متشابهة، لان معظم عمليات التلاعب تتمثل فى جرائم مالية، وتكون هناك ضرورة ليس فقط مجرد مراجعة البيانات المالية وانما ايضا تطبيق اساليب اخرى منها اجراء المقابلات مع الاطراف ذوى العلاقة سواء المباشرة او غير المباشرة، تحليل القوائم، البحث فى السجلات العامة، والفحص القضائى المستندى، ولا شك فى ان هذا الدور للمحاسبين بشكل عام يتطور و يتزايد مع تطور اساليب ارتكاب الغش والتلاعب ومع تنامى احتياجات المجتمع لخدماتهم لضمان التقييم المالى السليم فى اى نزاع قضائى بما يحفظ لافراد المجتمع حقوقهم وبالتالي تحقيق الرضى الاجتماعى من خلال ترسيخ القيم والمبادئ و الاخلاقيات المهنية التى ترتبط بمهنة المحاسبة بشكل عام و مهنة المحاسب الشرعى او القضائى بشكل خاص.

من المتعارف عليه ان المحاسبة كعلم اجتماعى نشأت وتطورت مع حاجة المجتمع اليها لتلبية احتياجات هذا المجتمع، ولقد تناولت الادبيات المحاسبية فى السنوات الاخيرة تنامى ظاهرة التلاعب فى القوائم المالية لخدمة اغراض الادارة الفاسدة، وذلك من خلال استغلال بعض الممارسات المحاسبية التى ترتبط بالاطار الموضوعى لاعداد التقارير المالية ومنها على سبيل المثال الافتراضات المحاسبية كفرض الاستمرار والذى يقضى باستمرار المنشأة فى أداء نشاطها فى المستقبل ومن ثم يؤثر على تقدير أصول المنشأة، فعند الرغبة فى الاستحواذ على احدى المنشآت التى تحقق عائد ما فان القيمة الواجب دفعها مقابل الاستحواذ على تلك المنشأة يأخذ فى الحسبان أن المنشأة ستستمر فى تحقيق ذلك العائد فى المستقبل.

أما اذا كانت هناك شكوك قوية حول استمرارية المنشأة فيجب الافصاح عن ذلك ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، وعدم الافصاح عن ذلك هو صورة من صور التلاعب و الغش من جانب الادارة، ومن ثم ظهر اهتمام الهيئات المهنية والجهات الاشرافية لوضع الضوابط والتشريعات للحد من تلك الظاهرة فقد ظهر في الولايات المتحدة الامريكية عام 2002 قانون لدعم مفاهيم الحوكمة ومحاسبة المسئولية بما يحسن من درجة جودة وأعمادية وشفافية التقارير المالية، Sarbanes – Oxley ونتيجة لتزايد حاجة المجتمع لاكتشاف التلاعب ومنع الغش والحد منه، تناولت الكتابات المحاسبية مصطلح المحاسبة الشرعية او القضائية باعتبار انها نوع خاص من الممارسة العملية للمحاسبة التى يتم استخدامها فى المنازعات القانونية والقضائية، وقد ارتبط بهذا المصطلح مفهوم الخبير المحاسبى او المحاسب القضائى او المحاسب الشرعى باعتبار انه يمثل المحقق الخاص فى عالم المحاسبة فهو شخص لديه خلفية محاسبية جيدة وممارسة فعلية لمهنة المراجعة وكذلك خلفية قانونية فى المجال المحاسبى، وكيفية تطبيقها عملياً، بحيث تكون لدى هذا الشخص القدرة التشريحية مثل الطبيب الشرعى الذى يقوم بفحص ودراسة وتحليل

# المحاسبة الإلكترونية

اسم كاتب المقال

لاستبدال النظام اليدوي بنظام الي مع استخدام البرامج المحاسبية الالكترونية الجاهزة لتنفيذ النظام المحاسبي الحكومي الألي كي يتمشى مع متطلبات الحكومة الالكترونية . ويهدف استخدام الحاسوب في عمليات الموازنة العامة والحسابات الحكومية الى زيادة قدرات وامكانيات نظام المعلومات وجعله اكثر كفاءة وفعالية في تشغلي وانتاج المعلومات مما يساعد الاجهزة الادارة على اداء وظائفها على اكمل وجه.

## مزايا استخدام الحاسوب في مجال عمليات الموازنة العامة والحسابات الحكومية

يحقق استخدام الحاسوب في مجال عمليات الموازنة العامة والحسابات الحكومية العديدة من المزايا والمنافع اهمها:

- توفير المعلومات الكافية لعمليات الموازنة والحسابات الحكومية وذلك من خلال بناء قاعدة للبيانات المحاسبية وغير المحاسبية تتميز بالشمول والمرونة لمواجهة الاحتياجات والاهداف والمتعدد لتلك العمليات .
- تحقق دقة اكثر في عمليات تشغلي البيانات .
- تحقيق السرعة في انجاز العمليات مما يترتب عليه سرعة اعداد الكشوفات والتقارير والموازنة العامة والحساب الختامي للدولة .
- تخفيض تكلفه تشغلي المعلومات مقارنة مع التشغيل اليدوي .
- يتيح فرصة اكبر لتطبيق الاساليب والاشكال الحديثة للموازنة العامة كموازنة البرامج والاداء او الموازنة الصفرية لان تطبيق تلك النظم يحتاج الى معلومات وفيرة وتصيلية وسريعة .
- المساندة الفعالة للأجهزة المركزية وتمكينها من ترشيد عمليات التخطيط والمتابعة واحكام الرقابة على النشاط الحكومي .

الحقيقي وتحليلها واثارها على مختلف عمليات اتخاذ القرار، خصوصا من وجهة نظر مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذا مع الاخذ في الاعتبار توافر العديد من البيانات والمعلومات وقواعد البيانات من خلاص الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) وسهولة الاتصال بها، وامكانية الحصول على البيانات منها على المستويين المحلي والدولي .

## أسباب استخدام المؤسسات للنظام الإلكتروني

- السرعة في تنفيذ وتسجيل العمليات وترجيلها .
- دقة النتائج وخلوها من الأخطاء .
- تسهيل إحكام الرقابة على الموجودات .
- تسهيل متابعة التغير في السجلات .
- سرعة التعرف على الأرصدة الحالية .
- سرعة إعداد التقارير وطباعتها .
- سرعة طباعة الوثائق وكشوفات الحسابات .
- القدرة على إعطاء البيانات بصورة تحليلية متعددة .
- سهولة اعداد المستمر للمرتبات - وكل الدوال التي تخص المرتبات والاستحقاقات والاستقطاعات وخلافه .

على الرغم من نمو استخدام شبكة الانترنت والمحاسبة الالكترونية على المستوى العالمي إلا أن النصيب النسبي للمنطقة العربية ما زال محدوداً بمعدلات النمو الالكتروني، ويكفي النظر في هذا المجال إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات ونوعية العنصر البشري المؤهل للتعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة .

## استخدام الحاسوب في عمليات الموازنة والحسابات الحكومية

من التطورات الحديثة في مجال الادارة المالية تبني وزارات المالية لاستخدام الحاسوب في عمليات الموازنة والحسابات الحكومية والعمل تدريجيا

## مفهوم المحاسبة الالكترونية

إن مصطلح المحاسبة الالكترونية يعني تنفيذ المهام المحاسبية التقليدية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة من خلال الحاسب الألي ومختلف مقومات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

لقد اصبح اليوم المحاسب الجديد اكثر اهتماما بأبعاد آثار الأرقام المحاسبية، معناها الحقيقي آثارها علي عمليات اتخاذ القرار خصوصا من وجهة نظر مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذا مع الأخذ في الاعتبار توفر العديد من البيانات والمعلومات وقواعد البيانات من خلال الشبكة الدولية للمعلومات .

## نشأة المحاسبة الإلكترونية

ظهرت المحاسبة الالكترونية في مطلع الألفية الثالثة كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات وقد انتشر سريعا هذا الفرع للمعرفة كنتيجة لتغير الدور المهني للمحاسب، حيث أدى التقدم التكنولوجي السريع في مجالات تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال والحسابات إلى ميكنة الجزء الألي المتكرر في المحاسبة وتحويله بالكامل للحاسب الألي لينفذ حاليا بمجهود محدود للغاية . ومصطلح المحاسبة الإلكترونية e-accounting كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات، وقد انتشر سريعا هذا الفرع للمعرفة كنتيجة لتغير الدور المهني للمحاسب، حيث أدى التقدم التكنولوجي السريع في مجالات تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال والحاسب، طالما تمت برمجته النظام وتم التأكد من كفاءة تشغيله خصوصا في بيئة الانترنت وظهور الاساليب الكمية المتقدمة للتحليل وتشغيلها بالحاسب .

لقد اصبح اليوم المحاسب الجديد اكثر اهتماما بمصادر وابعاد واثار الارقام المحاسبية، مصادرها من مختلف قواعد البيانات المحلية والدولية ومعناها

# الاستثمار فرصة وتضحية

الدكتور/ محمد بن سلطان السهلي  
استاذ المحاسبة - جامعة الملك سعود

alsehali@ksu.edu.sa

مستويات مختلفة، فالعلاقة بين الأهداف الثلاثة مسألة نسبية. فعلى سبيل المثال، يميل بعض المستثمرين إلى قبول مخاطر عالية في مقابل عائد متوقع عال، بينما يرضى البعض الآخر بالعائد المنخفض لعدم رغبته في التعرض إلى مخاطر عالية. وبالتالي فإن على المستثمر أن يهتم بعدد من الأسس عند اتخاذ القرار الاستثماري أو عند قيامه بالمفاضلة بين عدة بدائل استثمارية، ومن تلك الأسس تحليل النشاط الاستثماري الذي يرغب الاستثمار فيه، ودراسة سمعة الشركة المستثمر فيها. كما أنه ينبغي على المستثمر القيام بالتحليل الاقتصادي والمالي للاستثمار مع التركيز على العائد المتوقع والتكاليف المتوقعة. وتعتبر دراسة المخاطر المصاحبة للاستثمار من الأمور التي يجب على المستثمر إدراكها وفهمها. فالموازنة بين العائد المتوقع والمخاطر الملازمة أحد أساسيات القرار الاستثماري. وأخيراً فإن المستثمر ينبغي عليه تقييم سيولة وكفاءة الاستثمار ويقصد بها القدرة على بيع الاستثمار بسرعة أو تحويله إلى نقدية دون تحقيق أي خسارة تذكر. وعلى أساس الأفق الاستثماري للمستثمر يتم تقييم هذه السيولة في ظل الاستثمارات المتاحة.

وفي كل الأحوال فإن الثروة والغنى لا تُجمع في لحظة أو لحظات قصيرة، بل تحتاج إلى صبر وتضحيات. قيل لأحد الأغنياء: كيف حصلت على هذه الثروة والمال، فقال "نُمت البارحة فلما صحت وجدت نفسي غنياً"، إلا أنني لم أنم ستين عاماً.

تعتبر القرارات الاستثمارية من أصعب القرارات سواء على مستوى الفرد أم على مستوى المؤسسة، وتزداد صعوبة القرار مع قلة الموارد المتاحة للاستثمار. فالاستثمار عملية اقتصادية يتم خلالها توجيه أو استخدام الأصول (الموارد) بغرض تحقيق إيرادات كافية. ويفترض أن يقوم القرار الاستثماري على معايير ومنهج معتمداً على المعلومات والدراسات، ومبتعداً في الوقت نفسه عن العشوائية التي تقلل من حالة عدم التأكد وترفع من المخاطرة.

وتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية للمستثمر، والمعلومات المتاحة، والصفات السلوكية والأفق الاستثماري للمستثمر نفسه. وبشكل عام فإن المستثمر يرغب في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. وأول هذه الأهداف، الحفاظ على رأس المال، وهذا يعتبر هدف استراتيجياً لأي مستثمر. أما الهدف الثاني فيتمثل في تحقيق عوائد (دخل) مقبولة مقارنة بالمخاطر المصاحبة للاستثمار. فالمستثمرون عادة ما يوازنون بين شئنين رئيسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار (الربح) والمخاطر المرتبطة بذلك الاستثمار. وأخيراً، فإن المستثمر يسعى إلى زيادة رأس المال ويقصد به استمرار العائدات وزيادتها على المدى الزمني، فالمستثمر في نهاية المطاف يبحث عن الاستثمارات ذات العوائد المستقرة والمستمرة، وزيادة استثماراته بوتيرة متصاعدة وتعزيزها بنشاطات جديدة.

وهذه الأهداف لا تعتبر متعارضة مع بعض فكل هدف يحتوي على

# المهارات والمعارف التطبيقية اللازم توافرها لدى خريجي تخصص المحاسبة من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة "دراسة استطلاعية"



نضال أحمد الخولي

هناك جدلية قديمة بين المختصين من الأكاديميين والمهنيين حول طبيعة مسؤولية الجامعات في مجال التعليم المحاسبي: هل هي مسؤولية أكاديمية فقط، أي أن عليها ترسيخ المفاهيم الأكاديمية لعلم المحاسبة، أم أن على الجامعات أيضاً المساهمة في التأهيل المهني للمحاسبين لسوق العمل. جدلية أخرى تتعلق بمحتوى المقررات الجامعية الدراسية لتخصص المحاسبة، ومدى ضرورة تطويرها لتتماشى مع التطورات التكنولوجية للقرن الحادي والعشرين فهل يجب التمسك بالمقررات التقليدية التي تركز على الأسس والمفاهيم التقليدية لعلم المحاسبة، أم أنه يجب العمل على تطوير المقررات والمناهج بشكل تكون معه مخرجات التعليم المحاسبي تتلائم مع طبيعة الواقع التطبيقي والمهني.

## أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها قد تساعد في استطلاع آراء الفئات ذات العلاقة في أهم المهارات والمعارف التطبيقية اللازم توافرها لدى خريجي تخصص المحاسبة، كما أن مخرجات هذه الدراسة قد تساعد في تطوير الخطط الدراسية لتخصص المحاسبة في الجامعات، ومن ناحية أخرى يمكن الاستعانة بمخرجات هذه الدراسة لتطوير برامج تدريب عملي لطلبة تخصص المحاسبة وحديثي التخرج لتوجيه مجالات التدريب العملي لطلبة تخصص المحاسبة، وأخيراً فإن هذه الدراسة تشكل عملية استطلاعية تمهيداً لدراسة شاملة تغطي موضوع البحث بعد استطلاع الآراء الأولية للفئات ذات العلاقة.

## مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة مع الفئات ذات العلاقة المباشرة بمهنة المحاسبة، وبموضوع البحث، والتي تم تحديدها استناداً للمنهجية ذاتها التي تم اتباعها في الدراسات السابقة المشابهة، وقد تم حصر مجتمع البحث بالفئات التالية:

1. أساتذة الجامعات
2. العاملون في مجال المحاسبة في القطاع الحكومي
3. العاملون في مجال المحاسبة في القطاع الخاص
4. العاملون في مجال التدقيق الخارجي للحسابات

في شهر إبريل 2011 أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين AICPA ورقة توصيات للأكاديميين العاملين في تدريس المحاسبة من إعداد اثنان من المتخصصين في المجال وهما Robert J. Sack وW. Steve Albrecht والتي كان من أهم توصياتها: أن على برامج التعليم المحاسبي يجب أن تخرج طلاباً لديهم المعرفة بقطاع الأعمال وبكافة عملياته، ولديهم القدرة على توظيف ودمج المعارف التي تعلموها في الجامعة لخدمة الأعمال، كما يجب أن يكون لديهم القدرة على تقديم الاستشارات بصورة تمكن من تحسين قطاع الأعمال، وقد ناشدت AICPA الأكاديميين العمل على اتخاذ خطوات جريئة لإعادة صياغة وهيكلة المناهج والخطط الدراسية باستخدام خارطة الطريق التي أوصى بها الخبيران Albrecht and Sack.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على مدى حاجة خريجي تخصص المحاسبة لاكتساب مهارات ومعارف تطبيقية مع انتهاء فترة دراستهم الجامعية، وقبل دخولهم سوق العمل، وما هي تلك المهارات والمعارف، ومدى أهمية كل منها.

تم استخدام معامل بيرسون لقياس معدل الثبات لأداة جمع البيانات (الاستبانة) وقد بلغ معدل ثبات المقياس 0.76 ويعتبر مقبولاً لهذا النوع من الدراسات. تم استخدام أسلوب تحليل النسب المئوية لإجابات أفراد العينة للاستدلال على الأهمية النسبية لكل من فقرات الأسئلة. تم استخدام تحليل الانحراف المعياري واختبار "T test" للاستدلال على مدى وجود فروقات ذات دلالة بين إجابات مختلف فئات أفراد العينة. كما تم استخدام اختبار Kruskal Wallis لذات الغاية.

5. العاملون في مجال التدقيق الداخلي  
6. الطلبة حديثو التخرج من تخصص المحاسبة.  
كون الدراسة استطلاعية، فقد تم الاكتفاء بعينة من 97 شخصاً يمثلون الجهات ذات العلاقة.  
تم استخدام استبانة إلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية، لجمع البيانات من أفراد العينة، وقد تم إرسالها لهم بواسطة البريد الإلكتروني. كما تم استقبال إجابات المستجيبين إلكترونياً.

وفيما يلي قائمة بالمهارات والمعارف العشر الأولى وفقاً لتحليل الأهمية النسبية:

الرتبة	الأهمية النسبية	متوسط الفقرة	المجال
1	94%	4.71	المعرفة بأخلاقيات المهنة
2	90%	4.52	تطبيقات أنظمة مايكروسوفت الأساسية
2	90%	4.51	مهارات إعداد الموازنات التقديرية
2	90%	4.50	المهارات الفكرية و الذهنية
2	90%	4.49	التطبيقات العملية على التحليل المالي
3	89%	4.51	تطبيقات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
4	88%	4.47	التطبيقات العملية للتدقيق الداخلي
4	88%	4.39	مهارات الاتصال
5	86%	4.28	المهارات اللغوية
5	86%	4.38	تطبيقات البرامج المحاسبية و أنظمة إدارة الموارد (ERPs)

التطبيقية التي تضمنتها الدراسة. ضرورة الأخذ بالمناشدة الصادرة عن AICPA بإعادة النظر الشاملة لإعادة صياغة وهيكل المناهج والخطط الدراسية باستخدام خارطة الطريق التي أوصى بها الخبيران Albrecht and Sack العمل على تعاون استراتيجي بين الجامعات وقطاعات سوق العمل المختلفة لتطوير برامج تدريب عملية واقعية تتماشى مع متطلبات سوق العمل. أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على زيادة الوعي بأهمية تخصص المحاسبة لدى أفراد المجتمع، وخاصة طلبة المدارس المقبلين على انتهاء المرحلة الثانوية لتجنب تراجع أهميته لدى الأجيال القادمة. إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تغطي الجوانب المرتبطة بموضوع احتياجات التدريب العملي لخريجي تخصص المحاسبة، مع التوصية بالتركيز على المواضيع التالية: الصعوبات العملية والمهنية التي تواجه طلبة المحاسبة حديثي التخرج لدى التحاقهم بسوق العمل. دراسة شاملة للمهارات والمعارف التطبيقية اللازم اكتسابها من قبل خريجي تخصص المحاسبة من وجهة نظر أصحاب العمل، والخريجين. مدى ملائمة المناهج والخطط الدراسية لتخصص المحاسبة في مختلف دول مجلس التعاون لواقع المهنة وسوق العمل. مدى إقبال العاملين في مهنة المحاسبة على اختيار تخصص المحاسبة كتخصص رئيس في حال الرغبة بإكمال دراساتهم العليا.

### أهم نتائج الدراسة

كافة المهارات والمعارف التي تم إدراجها في الدراسة يمكن اعتبارها ذات أهمية، كونها حازت على نسبة 84% كإجمالي، كما أن جميعها حازت على نسبة 75% فما فوق ولكن بدرجات متفاوتة من الأهمية النسبية، باستثناء مهارات التأمين، والتي سيرد تفسيرها أدناه. حازت المعرفة بأخلاقيات المهنة وتطبيقات أنظمة مايكروسوفت الأساسية ومهارات إعداد الموازنات التقديرية والمهارات الفكرية و الذهنية والتطبيقات العملية على التحليل المالي على أعلى نسب من الأهمية النسبية، فيما حازت مهارات التأمين على أدنى نسبة، ويعزو الباحث سبب الانخفاض النسبي لمهارات التأمين إلى ظاهرة ضعف الوعي التأميني في دول العالم الثالث بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص. وفقاً للاختبارين الاحصائيين T Test واختبار Kruskal Wallis فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين آراء الفئات ذات العلاقة في مدى أهمية كل من المهارات والمعارف موضوع الاستبانة، مما يشير إلى توافق على الأهمية النسبية لكل من تلك المهارات والمعارف.

### أهم التوصيات

العمل على دراسة شاملة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي لمدى الفجوة بين الخطط الدراسية لتخصص المحاسبة و الواقع التطبيقي للمهنة ومتطلبات سوق العمل، مع التوصية بالأخذ بعين الاعتبار المهارات والمعارف

# بالتعاون مع الجمعية العلمية بجامعة قطر جمعية المحاسبين القانونيين القطرية تحتفل بعام من الإنجازات في خدمة المهنة

المدنية وتم بعد ذلك تقديم طلب اشهار الجمعية إلى ادارة الشؤون الاجتماعية بوزارة الخدمة المدنية وتم تشكيل فريق عمل لمتابعة وانهاء الاجراءات المتعلقة بالاشهار وصدر قرار وزير شؤون الخدمة المدنية عام 2007 بالموافقة على تسجيل الجمعية بعد موافقة مجلس الوزراء وصادق عليه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى. وفي اكتوبر 2008 تم عقد أول اجتماع جمعية عمومية وتم انتخاب أول مجلس إدارة للجمعية.

## باب العضوية

وقال ان الجمعية قامت بفتح باب العضوية للراغبين في الانضمام للجمعية وكذلك السعى نحو تسجيل العاملين بالمهنة من أصحاب الكفاءات والخبرات من غير القطريين في عضوية الجمعية كعضوية منتسبة للاستفادة من خبراتهم كما قامت الجمعية بعقد العديد من الدورات التدريبية المتميزة وحاضر في هذه الدورات نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة من جهته أكد د. رجب الاسماعيل رئيس الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر ان تخصص المحاسبة له اهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لذا حرصت جميع المؤسسات الاكاديمية في دولة قطر على تدريس افضل المناهج واختيار احدث المصادر في تدريس هذا التخصص الحيوي حيث تمت تغطية المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الامريكية بالإضافة الى اطلاع الطلبة على اهم التطورات المتعلقة بالمهنة على مستوى العالم. وأوضح "لقد اعتاد المتميزون من الطلبة الدخول لهذا التخصص الذي تسم الكثير من مقرراته بالصعوبة، فقد اصبحت هذه المهنة تحتل المراتب المتقدمة في قائمة المهن المطلوبة بالإضافة الى كونها تحقق أعلى مستوى من الرواتب والامتيازات في العالم ودعا دكتور رجب الاسماعيل الى تكوين هيئة وطنية لرعاية المهنة ومراقبة جودة الاداء.. معرباً عن امله بان تواصل وزارة الاعمال والتجارة عملها تجاه الجمعية لتلبية طموح المحاسبين. وفي نهاية الحفل تم تكريم اعضاء اللجنة التأسيسية لجمعية المحاسبين القانونيين بالإضافة الى اعضاء مجلس الادارة وعدد من مكاتب المحاسبة العاملة في قطر. والمكرمون هم: عبدالعزيز بن علي الحمادي — رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية وعلي بن سلطان الهاجري — نائب رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية وعبدالله بن أحمد المنصوري — أمين سر اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية وعبدالرحمن بن محمد آل نابت - أمين صندوق اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية وعبدالعزیز بن محمد آل خليفة - عضو اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية وناصر بن فلاح الدوسري - عضو اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية ونورة سعيدان اليامي - عضو اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية.

## الدوحة- عالم المحاسبة

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر الحفل السنوي الاول بفندق المليونيم وبحضور اعضاء اللجنة التأسيسية للجمعية واطباء مجلس الادارة وعدد كبير من العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة بقطر.

وقال د. خالد الخاطر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في كلمة له على اهمية اقامة مثل هذا الاحتفال لعرض الانجازات التي حققتها الجمعية طوال العام.. مشيراً الى انه ستنتم اقامة هذا الاحتفال سنويا وقال الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية انه منذ تأسيس الجمعية قام المجلس بجهود حثيثة لتفعيل نشاطها حيث قام بوضع خطة العمل لرفع مستوى المهنة والنهوض بها ونشر الوعي المهني بين اعضاء الجمعية موضع التنفيذ وذلك لبدء نشاطها وترسيخ قدمها في المجتمع القطري بالإضافة الى تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضاء الجمعية وتوثيق العلاقات بين اعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم. وقال د. خالد الخاطر في كلمته ان "المحاسبين القانونيين القطرية" رغم حداثة بالنسبة للدول المجاورة نجحت في أن تحتل مكانة كبيرة على الساحة القطرية وتم بحمد الله انجاز العديد من الأمور، بل وتوسى الجمعية خلال الفترة المقبلة لاستقطاب عدد كبير من المحاسبين للانضمام إليها وفق خطتها الاستراتيجية في ظل النمو الكبير الذي تشهده جميع القطاعات في الدولة حالياً.

## رفع مستوى المهنة

وأوضح رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطريين أن أهداف الجمعية تتمثل في العمل على رفع مستوى المهنة والنهوض بها ونشر الوعي المهني بين اعضاء الجمعية والمحافظة على تقاليد المهنة وأدابها وكذلك الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني لأعضاء الجمعية، بالإضافة الى تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضاء الجمعية، وتوثيق العلاقات بين اعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم. واستعرض د. الخاطر المراحل التي مرت بها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية حتى تم اشهارها للقيام بالاهداف المرجو تحقيقها حيث تم تشكيل لجنة النظام الاساسي للجمعية في مارس عام 2005 وفي يوليو 2005 تمت دعوة المحاسبين القطريين لحضور الاجتماع التأسيسي وكان الغرض من الاجتماع عرض النظام الاساسي للجمعية واختيار اللجنة المؤقتة لإدارة الجمعية التي تولت بعد ذلك تسجيل واشهار الجمعية ومناقشة وتقديم عقد التأسيس والنظام الاساسي للجمعية نيابة عن المؤسسين إلى وزارة الخدمة



ملتقى "ديوان المحاسبة" يبحث سبل التعاون مع وحدات التدقيق الداخلي

## د. الخاطر: وحدات التدقيق الداخلي بحاجة لدعم الجهات المعنية بالدولة

### المهندي: الحفاظ على المال العام من أهم أولويات الحكومة الرشيدة



على نقاط القوة والضعف بها واقتراح الحلول المناسبة ومجالات تطوير تلك الأنظمة.

#### وحدات التدقيق الداخلي

ونوه إلى أن وحدات التدقيق الداخلي في الأجهزة الحكومية بحاجة إلى دعم جميع الجهات المعنية بالدولة من أجل الارتقاء بمستوى أداء هذه الوحدات وذلك نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني ووجود هذه الوحدة المستقلة يعتبر قيمة مضافة تدعم مصداقية المعلومات المالية والأداء المالي والإداري للجهة الحكومية

#### الحفاظ على المالية العامة

ومن جانبه قال السيد مبارك بن علي المطوي المهندي في كلمه له أمام الملتقى: إن الحفاظ على المال العام من ضمن أهم أولويات الحكومة الرشيدة حيث أن المال العام يمثل عصب الحياة والمحرك الفعلي لعجلة الاقتصاد والتطوير. لذا كان حرص الدولة في إيجاد وحدات للتدقيق الداخلي في الوزارات وأجهزة الدولة وهي خط الدفاع الأول للتحقق من صحة تنفيذ القوانين والقرارات والتأكد من سلامة التصرف بأموال الدولة، وذلك من خلال القرارات الأميرية الصادرة سنة 2009 المنظمة لهياكل الوزارات ولكي تكتسب هذه الوحدات القوة المطلوبة لممارسة عملها المنوط بما تم إلحاقها بشكل مباشر بالرئيس التنفيذي الأعلى أي الوزير أو من يقوم مقامه وقد حددت اختصاصات تلك الوحدات بمهام رقابية على سندات الصرف والقبض ودراسة مشاكل ومعوقات العمل في الوزارات ومراجعة التعليمات المالية ومراقبة إجراءات التعيين وجرّد المخازن والعهد.

وأضاف: أن هذه المهام هي قريبة من مهام وعمل ديوان المحاسبة على جميع أجهزة الدولة لذلك كان من الأفضل والواجب في تغطيته ما لم يراجع والوقوف على تنفيذ ما تم تغطيته لذا كان شعار هذا الملتقى (شركاء قبل أن نكون رقباء).

وقال "نحن في ديوان المحاسبة على ثقة تامة بأن قوة ومنعة هذه الوحدات هي قوة لديوان المحاسبة وبالتالي هي قوة لجميع أجهزة الرقابة في الدولة وبقوتها يتحقق للدولة كثير من الوفورات المالية من خلال الضبط المالي والإداري".

#### استثمار ناجح

#### الدوحة - عالم المحاسبة

نظم ديوان المحاسبة تحت رعاية سعادة نائب ديوان المحاسبة السيد إبراهيم بن هاشم السادة ملتقى العلاقة التكاملية بين ديوان المحاسبة ووحدات التدقيق الداخلي لتفعيل دورها الرقابي، تحت شعار "شركاء قبل أن نكون رقباء" وقد حضر الملتقى سعادة الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عيسى بن سعد النعيمي والدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالإضافة إلى عدد من كبار الشخصيات.

ناقش الملتقى القرارات الأميرية الصادرة بشأن إعادة تشكيل عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى وبالأخص وحدات وإدارات التدقيق الداخلي واختصاصاتها وفقاً لتلك القرارات.

كما ناقش عدد من المحاور الهامة التي تهم وحدات وإدارات التدقيق الداخلي ومنها محور الكادر الوظيفي للوحدات وكذلك محور التخطيط الذي يعد من أهم عناصر مسؤوليات التدقيق الداخلي، وفي الختام تطرق الملتقى إلى العلاقة التكاملية بين ديوان المحاسبة وسبل التعاون بينه وبين وحدات وإدارات التدقيق الداخلي وفقاً للقوانين والمعايير ذات العلاقة. ويؤكد ديوان المحاسبة بعقده لهذا الملتقى على ضرورة الاتصال والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة بما فيها الأطراف المشمولة برقابته، وذلك لترسيخ مفهوم الشراكة في الرقابة على المال العام.

وفي كلمة له أمام الحضور أكد الدكتور خالد الخاطر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أن هذه المبادرة المتميزة من قبل ديوان المحاسبة بعقد هذه الندوات واللقاءات التي تهدف إلى نشر الوعي المحاسبي وتقديم اقتراحات جادة تساعد الجهات المعنية للقيام بدورها في تطوير أنظمة المحاسبة الحكومية يوضح مدى الاهتمام والحرص من قبل المسؤولين في ديوان المحاسبة من أجل الارتقاء بمستوى أداء هذه الوحدات الحكومية.

وأشار د. الخاطر إلى جمعية المحاسبين القانونيين القطرية نظمت الملتقى الثاني للمحاسبين في دولة قطر حول المحاسبة الحكومية في دول المجلس وكانت من أهم توصيات هذا الملتقى ضرورة التأكيد على إقامة ندوة سنوية لمناقشة موضوعات المحاسبة الحكومية ودعوة الجهات المعنية للمشاركة في هذه الندوة ودعوة الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة الحكومية لإجراء المزيد من الدراسات من أجل تقييم الأنظمة المطبقة حالياً والتعرف

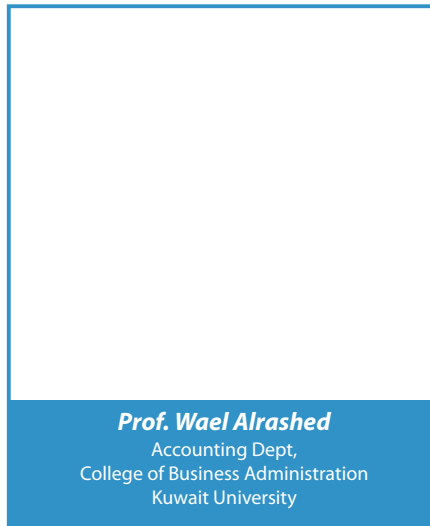
إعلان

**B**uilding an accounting curriculum for the Gulf States necessitate among other factors central revision of all accounting curriculum by concerned parties among Gulf universities. A task force for similar mission would include setting designated academic committees to review all accounting curriculums and readdress the correlated syllabuses especially for foundation accounting courses. The involvement of accounting faculty in this process is crucial in order to secure better fulfillment of accounting program objectives.

**A**ccounting departments in GCC universities are to determine the type of processes to follow within accounting units and division which have to comply with international accreditation requirements.

Deanship has to ascertain the degree of faculty involvement in those processes. The initial process is to come up with strategic teaching plan matching practical realities. In other words, the target here is developing and implementing a zero-based accounting curriculum to prepare students adequately for the dynamic, complex business environment they enter upon graduation.

**T**here are several things that can be done to increase the accounting profession's involvement in education and program accreditation. As for CBA, accounting program accreditation is currently being managed by the American Assembly of Collegiate Schools of Business, as a full fledge process of accrediting CBA. Yet, the regional accounting profession can increase the efficiency to the accreditation process by: making sure GCC schools become involved in the accreditation process; assuring that accreditation provides for increased consumer protection; and making sure that accreditation is used as a means of improving current accounting programs. The accounting profession has not been untouched by the interest in assuring quality education. The profession had, for years, been satisfied to rely mostly on objective measures of quality. The attainment of a baccalaureate degree, certification, and experience were and, as a practical matter, remain, assurances of quality. The risks inherent in a profession's disengagement from the assessment and accreditation of academic programs which provide entry to the profession are well known in law and medicine, and by now, accounting.



**Prof. Wael Alrashed**

Accounting Dept,  
College of Business Administration  
Kuwait University

**W**hereas the accounting profession is vitally concerned with the nature and content of accounting education; Whereas GCC accounting profession is deeply concerned with the quality of academic preparation for entrance into the profession. Therefore, be it resolved that regional accounting associations should encourage the development of quality professional programs of accounting and participate in their accreditation.

# Gulf States Accounting Curriculum

**O**utcome assessment should be assumed as a tool for measuring an accounting department's writing-skill improvement initiative. It provides insight into the features of a successful writing initiative and offers mythological suggestions for conducting outcome assessments of writing initiatives. These skills are missing in most of

accounting programs in the GCC, thus embracing them regionally would certainly enhanced these programs.

**S**yllabus of each accounting course has to be the core of time schedule and content delivery. Obviously, a starting point in this respect is to assign course coordinators among every group of similar accounting courses (i.e., financial accounting, managerial, cost accounting.. etc.). Syllabuses are to be revised periodically and checked regionally with counterpart coordinators in the GCC. Eventually, regular meeting is recommended among nominated coordinators in the GCC is highly fruitful.

**T**ext books, on the other hand, ought to be selected with extreme care and thorough scrutiny. Nowadays, text books are made available electronically which facilitate inspection efforts. Publishers are also more flexible in this respect that give accounting coordinators enough time to adopt text books based on their ease of use and applicability to the local environment.

**M**ore importantly, attention is highly sought in approving a unified grading system related to every accounting course. Such grading system is to be based primarily on teaching tools resulting in building skills. Hand on materials, for instance, and lab cases are more advantageous than relying solely on delivered in-class material, which is the most wide spread norms in the GCC accounting departments.



خلال ندوة " واقع النظام الضريبي في دولة قطر ومستقبله "

## د. الحموي: القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٩ نقلة في النظام الضريبي في قطر

في إطار سعي جمعية المحاسبين القانونيين القطرية للمساهمة بالنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، فقد عقدت ندوة بعنوان " واقع النظام الضريبي في دولة قطر ومستقبله " خلال أكتوبر الماضي في معهد التنمية الإدارية وهدفت هذه الندوة إلى نشر الوعي حول النظام الضريبي في الدولة ومناقشة قانون الضريبة على الدخل لسنة 2009 ولائحته التنفيذية ومقارنته بالقوانين الضريبية في دول الخليج وتحديد ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي تواجه الشركات في تطبيق النظام الضريبي في الدولة وكذلك بيان كيفية الإفصاح في القوائم المالية للشركات عن ضريبة الدخل. حاضر في هذه الندوة الأستاذ الدكتور/ محمد هشام الحموي، الخبير المتخصص في شؤون الضرائب وأستاذ المحاسبة في جامعة القاهرة والدكتور/ عادل بودي - الخبير في مجال الضرائب والمحاسبة - المملكة السعودية.

### رابعاً: توقيت الإقرار الضريبي

#### خامساً: ترحيل الخسائر

أوجه الاختلاف بين القانونين رقم 11 لسنة 1993، ورقم 21 لسنة 2009 :  
تتمثل أوجه الاختلاف بين القانونين في كثير من الجوانب ولعل أهمها ما يلي :  
أولاً: سعر الضريبة: حيث كان سعر الضريبة يتحدد في ظل القانون 11 لسنة 1993 على أساس الشرائح التصاعدية بينما يتحدد سعر الضريبة في ظل القانون 21 لسنة 2009 على أساس نسبي ثابت قدره 10 % من وهو 10 % من الدخل الخاضع للضريبة .

ثانياً: التكاليف الواجبة الخصم: بالرغم من اتفاق القانون 11 لسنة 1993، والقانون 21 لسنة 2009 على الشروط الواجب توافرها في التكاليف الواجبة الخصم وعلى كثير من عناصر هذه التكاليف، إلا أن قانون الضرائب على الدخل رقم 21 لسنة 2009 تميز في هذا المجال، فكان واضحاً ومحددًا ووضع حدوداً لعناصر التكاليف الواجبة الخصم.

ثالثاً: الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية: أخذ القانون 21 لسنة 2009 ولائحته التنفيذية بمعايير المحاسبة الدولية بشكل واضح وصريح.

رابعاً: تجنب الضريبة: تضمن القانون 21 لسنة 2009 تقنياً لمنع إتباع المكلف بالضريبة لأساليب تؤدي لتجنب الضريبة حيث نصت المادة رقم (50) من القانون أنه في حالة دخول المكلف في اتفاقات أو عمليات أو معاملات يكون احد أهدافها الأساسية تجنب الضريبة المستحقة، يجوز للإدارة سحب الميزة الضريبة التي حصل عليها بسبب هذه الاتفاقات أو العمليات أو المعاملات.

خامساً: محاسبة أصحاب المهن الحرة: نصت المادة رقم (8) من القانون 21 لسنة 2009 أنه يجوز للأشخاص الذين يمارسون مهنة حرة أن يختاروا خصم (30 %) ثلاثين بالمائة من دخلهم لإجمالي بوضا عن كل المصاريف والتكاليف المسموح بخصمها، بينما كانت هذه النسبة في القانون 11 لسنة 1993 تبلغ 10 % ويحد أقصى عشرون ألف ريال سنوياً وبشرط أن يتفرغ المكلف لمزاولة المهنة.

سادساً: استرداد الضريبة والجزاءات المالية المحصلة دون وجه حق

### الدوحة- عالم المحاسبة

وقد تطرق الدكتور الحموي في مقدمة المذكرة التي تم توزيعها على الحضور إلى التطور التاريخي للتشريعات الضريبية في الدولة حيث أشار إلى أنه لم يكن قانون الضريبة على الدخل رقم 21 لسنة 2009 هو بداية نظام فرض الضريبة على الدخل في قطر، ولكن سبقه محاولات بدأت بصدر مرسوم بالضريبة على الدخل عام 1954، والذي لم يكن بالشكل الذي يضمن تفعيل الضريبة وتحقيق دورها الاقتصادي والمالي، ولذلك صدر بعده العديد من القوانين التي تهدف اتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد الوطني وتميمته، إلى أن صدر القانون رقم 11 لسنة 1993 بهدف عمل نقله في النظام الضريبي القطري تدفع بعجلة التنمية وتحقق مزيداً من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد شمل هذا القانون 53 مادة قانونية قسمت في تسع أبواب، أستهل هذه المواد بتعريف للكلمات والمصطلحات المستخدمة في صياغة مواد القانون، ثم شمل مجموعة من المواد التي تحدد مصادر الدخل الخاضع للضريبة، والأسس التي يتم على أساسها احتساب الضريبة، واعتبر القانون رقم 21 لسنة 2009 أن أساس الاستحقاق المحاسبي هو أساس تحديد الدخل الخاضع للضريبة. كما حدد القانون في مواد مختلفة الدخل الخاضع للضريبة والمصاريف والتكاليف الواجبة الخصم، وتوقيت تقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة وسعر، والدخول والأنشطة والجهات المعفاة من الضريبة، واختصاصات لجنة الإعفاء بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة، وإجراءات التظلم والظلم في تقديرات إدارة الضرائب، وأختتم القانون بمجموعة من العقوبات في حالة مخالفة أحكام القانون، وكذلك مجموعة من الأحكام العامة مثل تلك المتعلقة بتقادم الحق في المطالبة بالضريبة، وتلك المتعلقة بصفة مأموري الضبط القضائي في إثبات وضبط الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له.

هذا واعتبر أن من أهم أوجه الاتفاق بين قانون الضريبة على الدخل رقم 11 لسنة 1993 وقانون الضريبة على الدخل رقم 21 لسنة 2009 هو ما يلي :

أولاً: نطاق فرض الضريبة: أتفق القانونان في النطاق الزمني والمكاني لفرض الضريبة.

ثانياً: أسس تحديد الدخل الخاضع للضريبة :

ثالثاً: الأعماء من الخضوع للضريبة

# جائزة البحث المتميز حول مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر

برعاية مكتب KPMG

3. أن يلبي البحث الشروط العلمية والأكاديمية المعروفة للبحث العلمي.
  4. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قبل للنشر في مجلة علمية.
  5. أن يتناول البحث واحداً من المواضيع المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر.
- علمياً بأن آخر موعد لتقديم البحث للحصول على جائزة (2012/2011) هو 1 / 10 / 2012م

توجه المراسلات بإسم رئيس اللجنة المشرفة على جائزة البحث على الإيميل التالي: info@qcpa.net

ويتأس هذه اللجنة الدكتور رجب الاسماعيل وعضوية كل من الاستاذ علي فخرو والدكتور حلمي الهمامي والدكتور زهير دردر

تعلن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة عن جائزة مالية سنوية عن أفضل بحث حول مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر، تمنح في نهاية شهر أكتوبر من كل عام، وذلك بهدف تشجيع البحث العلمي والدراسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة والإسهام في تطوير المهنة في دولة قطر، علماً بأن هذه الجائزة تأتي استجابة للتعاون المتميز والبناء مع مكتب KPMG بصفته الراعي الرئيسي لهذه الجائزة.

شروط التقدم للجائزة:

1. يحق لجميع الأكاديميين والمهنيين العاملين بدولة قطر التقدم للجائزة.
2. أن يكون البحث أصيلاً ويضيف جديداً إلى حقل المعرفة في المحاسبة والمراجعة.

القطري رقم 21 لسنة 2009، مع إجراء تطبيقات عملية على آلية تطبيق القانون، بما فيها احتساب الضريبة على مختلف الجهات المكلفة وفقاً للنسب والنصوص الواردة في القانون.. ويحاضر فيها الدكتور محمد هشام الحموي - الخبير المختص في شؤون الضرائب وأستاذ المحاسبة في جامعة القاهرة.

## ضمن برنامج المحاسبة للجميع

دورة مجانية بعنوان

"Tax, Accounting and Auditing Updates"

الدوحة- عالم المحاسبة

ضمن برنامج " المحاسبة للجميع "، والذي يهدف إلى تقديم مجموعة من البرامج التدريبية المجانية لأعضاء الجمعية والمهتمين بهدف الإسهام في تطوير قدرات وإمكانيات المحاسبين والمراجعين ونشر الوعي المحاسبي بينهم وإطلاعهم على الجديد في علم المحاسبة والمراجعة، عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية برنامجها الثاني بالتعاون مع مكتب برايس ووتر هاوس والجمعية العلمية للمحاسبة -جامعة قطر، وقد تم تنفيذ البرنامج في 24 ديسمبر 2011 م بعنوان " Tax, Accounting and Auditing Updates" في مبنى ابن خلدون - جامعة قطر بحضور عدد غفير من المشاركين.

. علماً بأن هذا البرنامج يأتي ضمن أهداف الجمعية لتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للأعضاء والمهتمين لكونه برنامج مجاني يعقد بشكل منتظم مرة واحدة كل شهرين.

وفي نهاية البرنامج قام السيد/ علي سلطان فخرو - عضو مجلس الإدارة (سكرتير المجلس) بتوزيع الشهادات على المشاركين متمنياً لهم التوفيق، وتمنياً مزيداً من التعاونات المشتركة مع مكتب برايس ووتر هاوس كوبرز في المستقبل بهدف رفع مستوى المهنة والنهوض بها والإرتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين في دولتنا الحبيبة.

## جمعية المحاسبين تنظم دورات تدريبية بمعهد التنمية الإدارية

الدوحة- عالم المحاسبة

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية دورات تدريبية متميزة تهدف إلى رفع مستوى الأداء المهني والعلمي للعاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر في إطار رسالة الجمعية في عقد فعاليات من شأنها تطوير والارتقاء بمهنة المحاسبة في دولة قطر.

والدورات هي:

1 - دورة "التطبيقات المحاسبية باستخدام برنامج Quick Books" (بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة) والتي تهدف إلى تمكين المشاركين من تصميم الأنظمة المحاسبية الإلكترونية المناسبة للمنشآت التجارية والخدمات والصناعية وإعداد الحسابات الملائمة لأنشطة تلك المنشآت والمعالجة المحاسبية الإلكترونية للبيانات المالية لتلك المنشآت. إصدار التقارير المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي، جداول أعمار الديون). إعداد مذكرة تسوية البنك وإعداد كشوف الرواتب والأجور وشيكاتها وكشوف المخزون السلعي آخر المدة. تمكين المشاركين من إنجاز الأعمال المحاسبية على برنامج Quick Books بصورة صحيحة وكفاءة عالية. وسوف يحاضر في هذه الدورة الدكتور جلال العطار - رئيس قسم المحاسبة بكلية أحمد بن محمد العسكرية.

2 - دورة "مبادئ التدقيق الداخلي - Basics Internal Audit" بالتعاون مع معهد المدققين الداخليين IIA -

3 - دورة "المحاسبة على ضريبة الدخل في دولة قطر" والتي تهدف إلى إكساب المشاركين إماماً وفهماً لضمون قانون الضريبة على الدخل

# الاتحاد الدولي للمحاسبين يستعين بالهيئة السعودية لتطوير هيئات المحاسبة العربية

اعترافا بما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية من تطور بفضل الله، يستعين الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ممثلا بلجنة تنمية الهيئات المهنية المحاسبية الدولية، بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للمشاركة في تقديم ورشة عمل لقيادات الهيئات والجمعيات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في العالم العربي. ستجمع ورشة العمل التي تعقد منتصف الشهر الحالي في مدينة دبي ممثلين من هيئات وجمعيات المحاسبة و المراجعة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لمناقشة أهمية تنمية الهيئات المهنية المحاسبية وتعزيز دورها في النمو الاقتصادي، ومناقشة التحديات وعوامل النجاح التي تواجه تطوير الهيئات والجمعيات المهنية المحاسبية في المنطقة. وسيفتح الورشة أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس حيث سيقدم محاضرة حول خطوات وركائز إنشاء هيئة مهنية محاسبية قوية مبنية على مبادئ الالتزام بالعضوية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين واستعراض تجربة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في هذا الصدد. يشار إلى أن الإتحاد الدولي للمحاسبين قد سبق أن اختار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشر هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. جاء ذلك في دليل إنشاء الهيئات المهنية الصادر عن الاتحاد، والذي نص على أن "الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هي هيئة محاسبية مهنية راسخة الأساس تضم موظفين وأعضاء تتوفر فيهم مهارات وخبرات عالية وهي قادرة على تقديم الدعم والمشورة والمساعدة للهيئات المهنية الأخرى في الدول المتحدثة باللغة العربية". الجدير بالذكر أن الإتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم. و يعمل الاتحاد مع أعضائه ومنتسبيه البالغ عددهم 164 المنتشرين في 125 دولة لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة. ويمثل أعضاء ومنتسبو الإتحاد الدولي للمحاسبين 2.5 مليون محاسب يعملون في مزاولة المهنة و في القطاع العام و في مجالات الصناعة و التجارة و المجالات الحكومية والأكاديمية.

## د. يحيى الجبر يعرض تجربة السعودية في تطوير مهنة المحاسبة

أبو ظبي - عالم المحاسبة

قدم د. يحيى بن علي الجبر بقسم المحاسبة - جامعة الملك سعود خلال مؤتمر مهنة المحاسبة والمراجعة واستشراف آفاق المستقبل الذي عقد في أبو ظبي ديسمبر الماضي ورقة عمل بعنوان تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة: تجربة المملكة العربية السعودية

واستعرض خلال الورقة وضع المهنة في المملكة قبل تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حيث رأى انه في في السبعينات كانت الممارسات المحاسبية المطبقة متباينة وتفتقد الى التجانس وعدم وجود معايير معتمده مقبولة قبولا عاما وفي ظل غياب المعايير المعتمده، كانت متطلبات القياس والعرض والافصاح للتقارير المالية تتأثر بمتطلبات البنوك المقرضة ومتطلبات صندوق التنمية الصناعية.

وأشار الى أن امعة الملك سعود أطلقت أول برنامج تعليمي عام 1957 في تخصص المحاسبة في المملكة ثم تبعتها عدد من الجامعات الاخرى مما أدى الى زيادة إعداد المواطنين المتخصصين في حقل المحاسبة.

وأضاف "أطلقت وزارة التجارة دراسة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وتضمنت تشكيل فريق من المهنيين والأكاديميين من المملكة وتم الاستعانة أيضاً بخبراء من الخارج، ونتج عن هذا البرنامج عدد من المنتجات والتوصيات وضرورة ايجاد جهاز ينظم المهنة ويطورها.

اما مبادرات النهوض بالمهنة في المملكة - فتمثل في تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين علم 1991 حيث اختار الإتحاد الدولي للمحاسبين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشر هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

# المطالبة باجتماع عاجل لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

- طالب رؤساء جمعيات وهيئات المحاسبة العرب الأستاذ / صالح الذهبي - رئيس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب لاجتماع عاجل في مقر الاتحاد بالقاهرة للنظر في أوضاع الاتحاد والتحديات الواجب معالجتها كي نخرج بوضع خطة مستقبلية يشارك فيها الجميع. وأقترحوا ان يتضمن جدول الأعمال البنود التالية:
- 1- انتخاب رئيس ونائب رئيس الاتحاد وفق تعديل أحكام النظام.
  - 2- البحث في وضع خطة عمل مستقبلية.
- ورداً عن تلك المطالبة أفاد الأستاذ/ صالح الذهبي أن الاتحاد بصدد الإنتهاء من إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ م، وسيتم عرضها على مدقق الحسابات للمصادقة عليها وسيتم دعوة الجلسة العامة على إثر ذلك، كما تم الانتهاء من وضع الخطوط الأساسية لبرنامج التدريب المعد بمعرفة لجنة التدريب حيث تم عقد دورات تدريبية مع ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان العراق والاتفاق معه على عقد دورات تدريبية بشكل منتظم خلال عام ٢٠١٢.
- وذكر الذهبي أنه ينوي دعوة مجلس الإدارة في مرحلة أولى قصد إعداد والمصادقة على التقرير الأدبي والمالي ومن ثم الاتفاق بعدها على جلسة عامة:
- عادية: لمناقشة تقرير مراقب الحسابات ثم المصادقة على التقرير الأدبي والمالي أوائل مارس ٢٠١٢.
  - وغير عادية: لتحويل بعض بنود القانون الأساسي طبقاً لمتطلبات الجامعة العربية بالاتفاق مع الأعضاء.
- وأشار بأن تونس تستضيف من من ٠٢ إلى ٠٤ مايو ٢٠١٢ ملتقى عالمي حول تطوير المحاسبة والحوكمة في ظل التغيرات العالمية وذلك بمشاركة "الاتحاد الدولي للمحاسبين" IFAC و"الجامعة الإفريقية للمحاسبة" PAFA وكذلك "البنك العالمي" و"البنك الإفريقي للتنمية" ولقد تمت دعوة الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب لهذا الملتقى العالمي.
- وأشار بعض رؤساء الجمعيات إلى عدم موافقتهم على تأجيل الإجتتماع إلى شهر مايو المقبل وأن الأمر يحتاج إلى إجتماع عاجل.



## في ختام مؤتمر المحاسبة والمراجعة بأبوظبي

# ضرورة انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين

ابوظبي - عالم المحاسبة  
أوصى مؤتمر المحاسبة و المراجعة واستشراق آفاق المستقبل الذي نظمته جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات ووزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة في ابوظبي بدعوة الجهات الحكومية الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى إنشاء هيئات للمحاسبة والمراجعة في دول المجلس تكون مستقلة مالياً وإدارياً وبدعم مباشر معنوي ومادي من الدولة على غرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما اوصى بقيام هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون بإعداد وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء ويكون الانضواء فيه إلزامي لتحسين وزيادة فعالية الممارسات المهنية وضرورة انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC لما في ذلك من دعم لتطوير المهنة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي وبما يتوافق مع كل دولة.

ودعا الى تبني وتفعيل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القرارات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتبني معايير الاستدامة واعتمادها في مجالات الأعمال المختلفة ونشر الوعي في هذا المجال وانه على قطاع الأعمال (الشركات و لمؤسسات) وضع استراتيجية واضحة على أن تكون إدارة المخاطر جزءاً هذه الاستراتيجية مع تبني مبادئ الحوكمة و الالتزام بها.

واوصى بضرورة الحاجة إلى تفعيل المسائلة المهنية والتي من شأنها تعميق مفهوم الشفافية وإرساء قواعد الرقابة المهنية وجودة الداء ودعوة المؤسسات التعليمية الى تطوير برامجها الاكاديمية لايجاد الكوادر البشرية اللازمة لمواجهة تحديات الاستدامة وأهمية التنسيق بين الجهات المهنية الخليجية و العربية للارتقاء بالمهنة على مستوى الوطن العربي وأخذ زمام المبادرة نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال المهنة.

## مذكرات تفاهم بين هيئة المحاسبة لدول التعاون ومركز التحكيم

وأشار الدكتور/ محمد آل عباس، المدير التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار التعاون بين الهيئة والهيئات المماثلة لها التابع لمنظومة المجلس، وتأتي في إطار الاهتمام التدريبي في تقوية جانب الخبرة المحاسبية في دول المجلس وذلك في إطار تطوير وعقد الدورات التدريبية.

خلال فعاليات الملتقى السادس لمكاتب وشركات المحاسبة الذي عقد بمدينة مسقط خلال ديسمبر الماضي تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقع من جانب الهيئة الدكتور/ محمد بن عبدالله آل عباس، المدير التنفيذي للهيئة ومن جانب المركز الأستاذ/ أحمد نجم عبدالله النجم، الأمين العام للمركز







الملحق الثاني للمحاسبين في دولة قطر  
 "المحاسبة الحكومية في دول مجلس التعاون والتحديات المعاصرة"  
 يوم الأربعاء الموافق 20 / 10 / 2010  
 التاسعة صباحاً - قاعة ابن خلدون



















# إعلان بطن الغلاف الخلفي

